نظريّة المقاصد البلاغيّة عند عبد القاهر الجرجانيّ (ت٤٧١ أو ٤٧٤هـ) رؤية في منظومة التأسيس الفكريّ لعلم البلاغة العربيّة

الاستاذ المساعد الدكتور
هناء عبد الرضا رحيم الربيعي
جامعة البصرة/ كليّة التربية للبنات

نظريّة المقاصد البلاغيّة عند عبد القاهر الجرجانيّ
(ت٤٧١ أو ٤٧٤هـ)
رؤية في منظومة التأسيس الفكريّ لعلم البلاغة العربيّة

The Rhetorical theory by Abdul Qahir Al-Jurjani (471 - 474 H) on intention: A perspective on the theoretical foundation for Arabic Intentional Rhetorical Theory of Eloquence

الاستاذ المساعد الدكتور
هناء عبد الرضا رحيم الربيعي
جامعة البصرة/ كليّة التربية للبنات
Asst. Prof. Hanaa Abdul Radha Raheem Al Rubai'
University Of Basrah / College of Education for Girls
Department of Arabic language
anaa.raheem2017@gmail.com

ملخّص:

لم يكن البحث في منظومة التأسيس الفكريّ لقواعد البلاغة العربيّة أمراً يسيراً، فما كُتب فيها قد يبدو واضحاً بيّناً عند أوّل وهلة، لا يوجد لبس فيه أو إرباك، ولكنّ الأمر – في حقيقته– كان أكثر تعقيداً وغموضاً لمن يدقّق في أسس هذه المنظومة، وفي قواعدها التأصيليّة؛ فقد بُنيت على أيدي علماء تحلّوا بثقافة موسوعيّة سمحت لهم بكتابة كمٍّ يُعتدُّ به من المؤلّفات الراقية التي أسّست لعلوم اللغة العربيّة، وكانت سبباً في أن بُنيت – تلك العلوم– على دعامات قويّة تغذّت من ثقافة عقولهم، فكانت المسائل التي نجمت عنها واضحة جداً بالنسبة لهم، ولمَنْ عاصرهم– لنقاء فكرهم، وصفاء فطرتهم، وانكبابهم على العلم وطلبه– ولكنّها غمُضت عنّا وعن معاصرينا؛ لقصور عقولنا عن إدراك تلك الثقافة التي تغذّت منها عقولهم أو استيعابها جملة واحدة، وبالتالي لم نستطع فكّ تلك الشفرات – في مواضع منها– إلا بصعوبة بالغة لما سبق ذكره.

وما وجدته من أفكار تخصّ الرؤية المقاصديّة في البلاغة العربيّة التراثيّة يدخل في هذا المضمار، فقد لفت انتباهي ما وجدته في مؤلّفات عبد القاهر الجرجانيّ (ت٤٧١ أو

٤٧٤هـ) من حرص بالغ وتأكيد مستمرّين على فكرة (القصد) في كثير من مواضع آرائه في مفاصل البلاغة المهمّة؛ فرسخ في ذهني أنّ عبد القاهرّ كان يرمي إلى أبعد ممّا وقف عنده الدارسون في هذا الشأن من علاقة القصد بالمعنى، ولا سيّما أنّ القدماء درجوا على وضع الإشارات اللافتة للانتباه والعبارات الموحية في مؤلّفاتهم كي يكملها مَنْ يستطيع فكّها وفهمها مِنْ طلبتهم أو مَنْ يأتي بعدهم ممّن يفهمها ويعطيها حقّها من التدقيق.

Abstract

The research on the theoretical foundations for Arabic Rhetorical Theory of Eloquence is hardly easy. What has been written is unambiguous as it seems; however, terminological as well as theoretical confusion remains embedded in the theoretical foundations of their architecture. The founders of Arabic Rhetorical Theory of Eloquence had such encyclopaedic experts who produced seminal reference books that constituted the pillars for the linguistic theory of Arabic. However, the terminological and conceptual repertoire for such theory was clear for their time and domain expertise but remain hard-fetching and equivocal for the contemporary researchers and students for their insufficient knowledge to derive he theoretical background to foreground such terminological and conceptual repertoire.

I have come to a conclusion that the concept of “intention” has been primed by Abdul Qahir Al-Jurjani (471H- 474 H) in his Rhetorical theory via network of theses on the rhetoric of eloquence. I believe that such theses assumed more than what is currently conceptualised on the relationship between meaning and intention. Specifically, the classical scholars included so much of theoretical constructs and arguments that presuppose prior theoretical knowledge, necessary for the interpreter to be capable of properly decoding and interpreting them to meet a scientific understanding of them.

- تمهيد: تأصيل مفاهيم العنوان:

لم يكن البحث في منظومة التأسيس الفكريّ لقواعد البلاغة العربيّة(١) أمراً يسيراً، فما كُتب فيها قد يبدو واضحاً بيّناً عند أوّل وهلة، لا يوجد لبس فيه أو إرباك، ولكنّ الأمر - في حقيقته- كان أكثر تعقيداً وغموضاً لمن يدقّق في أسس هذه المنظومة، وفي قواعدها التأصيليّة؛ فقد بُنيت على أيدي علماء تحلّوا بثقافة موسوعيّة

سمحت لهم بكتابة كمٍّ يُعتدُّ به من المؤلّفات الراقية التي أسّست لعلوم اللغة العربيّة، وكانت سبباً في أن بُنيت – تلك العلوم– على دعامات قويّة تغذّت من ثقافة عقولهم، فكانت المسائل التي نجمت عنها واضحة جداً بالنسبة لهم، ولمَنْ عاصرهم– لنقاء فكرهم، وصفاء فطرتهم، وانكبابهم على العلم وطلبه– ولكنّها غمُضت عنّا وعن معاصرينا؛ لقصور عقولنا عن إدراك تلك الثقافة التي تغذّت منها عقولهم أو استيعابها جملة واحدة، وبالتالي لم نستطع فكّ تلك الشفرات – في مواضع منها– إلا بصعوبة بالغة لما سبق ذكره.

وما وجدته من أفكار تخصّ الرؤية المقاصديّة في البلاغة العربيّة التراثيّة يدخل في هذا المضمار، فقد نالت مؤلّفات عبد القاهر الجرجانيّ (ت٤٧١ أو ٤٧٤هـ)([٢]) اهتمامي ومنذ زمن طويل، وقد وجدتُ فيها حرص بالغ وتأكيد مستمرّين على فكرة (القصد) في كثير من مواضع آرائه في مفاصل البلاغة المهمّة؛ عندها رسخ في ذهني أنّ عبد القاهر ّكان يرمي إلى أبعد ممّا وقف عنده الدارسون في هذا الشأن من علاقة القصد بالمعنى، ولا سيّما القدماء الذين درجوا على وضع الإشارات اللافتة للانتباه والعبارات الموحية في مؤلّفاتهم كي يكملها مَنْ يستطيع فكّها وفهمها مِنْ طلبتهم أو مَنْ يأتي بعدهم ممّن يفهمها ويعطيها حقّها من التدقيق.

على أنّ مراجعتي لما كُتب في مفهوم (المقاصد) زادت من رسوخ الفكرة في ذهني بعدما وجدتُ أنّ هنالك جذوراً لهذه الفكرة عند القدماء في علم الفقه بالذات، تطوّرت لاحقاً– فيما بعد عصر عبد القاهر – لتصبح نظريّة متكاملة في المقاصد الفقهيّة سميّت بـ (نظريّة المقاصد الشرعيّة)، يُعمل بها في الاجتهاد الفقهيّ([٣])، هذه النظريّة، ولما لهذه النظريّة من أهمية فقد شكّلت بعض جزئيّاتها– في العصر الحديث– الأساس الذي اعتمده الدارسون المعاصرون لوضع الجذور التراثيّة لمفهوم (المقصديّة) في الدرس اللسانيّ التداولي الحديث([٤]).

هذه الأمور جميعاً استدعتني للتوقّف طويلاً أمام مفهوم (القصد) عند عبد القاهر الجرجانيّ، وقد أدهشني حجم التنظيم الذي وضعه لهذا المفهوم في البلاغة، وتأسيساً على فكرة (النظام التكامليّ للغة العربيّة) فقد تبيّن لي وجود تقارب بين مرتكزات (المقاصد) الفقهيّة والبلاغيّة ([٥])، ولكنّ التباين وقع بينهما في المفهوم الذي استقرّ عليه لاحقاً بحسب طبيعة العلم الذي انتسب إليه، والتطبيقات التي خضع لها فاختلفت بموجبها الأغراض والأهداف المرادة منه، فكأنّ الجرجانيّ في عنايته الواضحة بالمقاصد كان يرمي إلى تأسيس نظريّة مقاصديّة لغويّة عامّة وبلاغيّة خاصّة سبقت نظرية المقاصد الفقهيّة نفسها– بعد استقرارها– بقرون عدّة، حاصراً تطبيقاتها بالنصوص اللغويّة التي ألفها اللسان العربيّ–وهو

أمر غير مسبوق إليه قبله-، ولا عجب فالجرجانيّ يعدّ واضع أسس قواعد النظر في بلاغة اللسان العربيّ بامتياز ومن دون منازع ([٦]).

وما سنؤصّل له- في هذا البحث- منطلق هذه النظريّة ومفهومها ومكوّناتها وتطبيقاتها عند عبد القاهر الجرجانيّ من خلال أربعة مباحث، هذا العمل يعدّ تمهيداً مبسّطاً في ذاته يشكّل أساساً لدراسة (نظريّة المقاصد البلاغيّة) عند اللغويّين عامّة والبلاغيّين خاصّة في المستقبل بعد قراءة النصوص التراثيّة قراءة منصفة، بعيدة عمّا رسخ في أذهاننا من دراسات جزئيّة للبلاغة أصابتها بالجمود وسلبتها حيويّتها وروحها، وهذا النوع من القراءة هو ما اعتمدناه أساساً في دراستنا هذه، فما نؤسّس له هو نظريّة لها أصولها وأركانها، لم نلوِ- فيها- النصوص لوجهتنا وإنّما كانت النصوص ودلالاتها هي التي توجّهنا وتفتح لنا مغاليق أبوابها.

- المبحث الأوّل: (المقاصد) وآليّة تكوّن الكلام:

يرى العلماء أنّ فكرة (المقاصد) خطت أولى خطواتها - بعد وفاة الرسول الكريم- بعمليّتيّ القياس والرأي اللتين أثمرتا ما دعا إليه أبو حنيفة (ت١٥٠هـ) من (الاستحسان)([٧])، ثمّ تطوّر الاستحسان لدى المالكيّة إلى ما أطلق عليه بـ(المصالح المرسلة)([٨])، ثمّ توالت ملاحظات علماء أصول الفقه لتصل إلى الإجماع لاحقاً حول مفهوم المقاصد ليمثّل: **المعاني والحكم الملحوظة للمشرّع في جميع أحوال التشريع أو معظمها**، بمعنى آخر: **الأسرار التي وضعها المشرّع للنصوص والغاية منها عند كلّ حكم من أحكامها تحقيقاً لمصلحة العباد**([٩]).

وهناك من يرى أنّ بداية البحث عن كشف المقاصد بدأ مع رسالة الشافعي (ت٢٠٤هـ) التي ظهرت في خضمّ الطور الثالث من أطوار تدوين الشريعة (عصر التفقّه)، إذ بدأ البحث انطلاقاً من ردّ الفعل والجدل حولها، وكان لتداخل المدارس الكلاميّة كالأشعريّة والماتريديّة والمعتزلة أثر في إثراء الفكر المقاصديّ وايجاد أسس جديدة للحوار الدائر حول المسألة المقاصديّة، من خلال ذكر إشكاليّة التحسين والتقبيح العقليّين، ووجوب الصلاح والأصلح أساساً لتعليل أحكام الباري وأفعاله، ومسألة الباعث في التعليل([١٠]).

وبغضّ النظر عن هذه البدايات فقد ارتبطت فكرة المقاصد بمصطلحيّ (العلّة) و(الحكمة) اللذين يستعملان-عند الأصوليّين- بشكل مرادف لقصد المشرّع، فتعليل الأحكام هو في حقيقته تعيين لمقاصدها، وبذا تتبيّن الحكم والمصالح التي تعلّقت بها الأوامر أو الإباحات، والمفاسد التي تعلّقت بها النواهي، سواء كانت هذه المصالح أو المفاسد ظاهرة أم غير ظاهرة، منضبطة أم غير منضبطة، ثمّ استعمل القدماء مصطلحيّ:

(المعنى) و(المعاني)- أي المعاني اللغويّة والمعاني الشرعيّة- بدلاً من مصطلحيّ: (العلّة) و(الحكمة)، ليزاحمهما لاحقاً مصطلح (المقصود) ويحلّ محلّهما ([11]).

وينبغي التذكير بأنّ أقدم استعمال للفظة (المقاصد) ولدلالة معناها الاصطلاحيّ إلى علماء الأصول، عبر اهتمامهم بمقاصد الشريعة، وتعليل أحكامها، والبحث عن أسرارها من خلال مؤلّفاتهم، من أمثلة: أبي عبد الله الترمذي (ت٣٢٠هـ) الذي وضع كتاباً في هذا المجال أسماه (الصلاة ومقاصدها)، وله مؤلّفات أخر على هذا الغرار، من أمثلة: (الحجّ وأسراره)، و(العلل)، و(علل الشريعة)، و(علل العبوديّة)، و(الفروق). ولأبي منصور الماتريدي (ت٣٣٣هـ) كتاب اسمه (مأخذ الشرائع) تتبّع فيه مقاصد الشريعة. ولأبي بكر القفّال الشاشي (ت٣٦٥هـ) كتاب اسمه (محاسن الشريعة)، عرض فيه محاسن الشريعة بعد كشف حكمها ومقاصدها، ولأبي بكر الأبهريّ (ت٣٧٥هـ) كتاب اسمه (مسألة الجواب والدلائل والعلل)، ولأبي بكر بن الطيّب الباقلانيّ (ت٤٠٣هـ) كتاب (الأحكام والعلل) ([12]).

ونصل بعد هذه الجملة من أهمّ علماء الأصول المؤثّرين في نضوج فكرة (المقاصد) إلى الجويني (عبد الملك بن عبد الله) (ت٤٧٨هـ) - المعاصر للجرجانيّ- الذي ألّف كتاب (البرهان) وكان رائداً في توضيح مفهوم المقاصد للاحقين، إذ ضمّن كتابه استعمال لفظة (قصد) واشتقاقاتها بكثرة كاثرة، وعبّر أيضاً عن المقاصد بلفظيّ (الغرض) و(الأغراض)، وقد لفت انتباه العلماء إلى مقاصد الشريعة من خلال ما أورده في باب: تقاسيم العلل والأصول، من كتابه (القياس)، ويعدّ الجويني صاحب التقسيم الثلاثيّ للمقاصد الأصوليّة: (الضروريّات، والحاجيّات، والتحسينات)، وهو التقسيم الذي أصبح لاحقاً أساساً من أسس الكلام في المقاصد([13]).

والذي نراه أنّ هذا التجذّر لفكرة المقاصد عند الأصوليّين السابقين للجرجانيّ والمعاصرين له كان سبباً في رسوخها في ذهنيّته من حيث منطلقه العقائديّ والمذهبيّ([14])، وكان ذلك دافعاً له في محاولته تطبيقها على المعاني اللغويّة- بوصفها واحداً من مصادر أدلّة التشريع- من خلال استقراء النصوص المقدّسة، وشواهد كلام العرب، ووضع آليّة محدّدة لعلاقة اللفظ بالمعنى، واستخراج القواعد من النصوص، بعدّ صاحب النصّ والتشريع له مقاصده الخاصّة به في هذه النصوص، قد تكون ظاهرة صريحة أو مضمرة في الكلام، وما قام به الجرجانيّ هو أمر غير مسبوق إليه- مثلما ذكرنا سابقاً- إذ وظّف فكرة المقاصد الأصوليّة لخدمة الدرس اللغويّ عامّة والبلاغيّ خاصّة فأخرج لنا نظريّة تختلف في مفهومها ومكوّناتها وتطبيقاتها عمّا سيتكوّن لاحقاً من (نظريّة المقاصد الفقهيّة)، فكان بذلك سابقاً علماء عصره في أمرين:

– الأوّل: استنباطه لفكرة مقاصد خاصّة بالمسائل اللغويّة والبلاغيّة.

– الثاني: تأسيسه لنظريّة لغويّة بلاغيّة في المقاصد سبقت نظريّة المقاصد الفقهيّة نفسها بقرون.

ومن خلال هذه الأسبقيّة فإنّ ما سنقوم به في البحث هو الوقوف على (نظريّة المقاصد البلاغيّة) عند الجرجانيّ وتوضيح مفهومها ومكوّناتها ووجوه تطبيقاتها.

– نظريّة المقاصد البلاغيّة:

إنّ اعتماد مصطلح (نظريّة) –منّا– يشير إلى أنّنا نفترض– مسبقاً– وجود نسق علميّ متكامل خاصّ بالمقاصد، مستنبط من جملة من أفكار الجرجانيّ البلاغيّة، موصل إلى رؤية واضحة وموحّدة، قابلة للتطبيق على أفكار علم البلاغة ومفاهيمه المهمّة، هذه الرؤية توصل إلى مفهوم متكامل لنظريّة بلاغيّة مهمّة– لم يلتفت إليها الدارسون من البلاغيّين– تجمع تحتها الكثير من القضايا التي لا يُعتقد ارتباطها مع بعضها بعضاً بعيداً عن منطلق المقاصد، من هذا المنطلق كان اختيارنا لمصطلح (نظريّة) مقصوداً.

أمّا (المقاصد) فهي تمثّل المباديء الفكريّة التي يريد المتكلّم تطبيقها في الكلام، وإيصالها إلى السامع، حيث تتحوّل هذه المباديء – ضمن آليّة الكلام– الذي هو في الأصل صورة ذهنيّة إلى صورة واقعيّة تمثّل انعكاساً واضحاً لصورتها في الذهن، هذه المباديء تكون دافعاً لتشكّل الصورة الذهنيّة أوّلاً، ومن ثمّ تطبيقها في الكلام لاحقاً من خلال مراحل تشكّل النصّ.

و(المقاصد) في اللغة جمع (مَقْصَد)– بفتح ما قبل الآخر– بمعنى: القَصْد، و(قَصَدَ) لها معانٍ متعدّدة مذكورة في كتب اللغة، فهي تأتي بمعنى: التوجّه والعزم، والنهوض، والأمّ، وطلب الشيء واتيانه وهو أصل المعنى والمعنى اللصيق بها، وتأتي أيضاً بمعنى الاستقامة من دون ميل، والعدل والوسطيّة بين طرفين، والقرب، والكسر بأيّ وجه كان حسيّاً أم معنويّاً، والاكتناز في الشيء والامتلاء، وقد يُستعمل القصد– وهو المصدر– مراداً به اسم المفعول، فيأتي بمعنى المقصود أي الشيء المتوجَّه إليه(١٥)، والمعنى القريب إلى مرادنا من المقاصد هو أصل المعنى اللغويّ للقصد، أي التوجّه والعزم والنهوض.

أمّا مفهوم (القصد) عند عبد القاهر الجرجانيّ فيمكننا أن نتبيّنه من خلال استقراء النصوص التي ورد فيها هذا المصطلح، مع الوقوف على علاقاته مع المصطلحات المرادفة له من أمثلة: (الإرادة)، و(المعنى)، و(الغرض)، و(العلل)، و(الحكمة)، فقد شهدت هذه المصطلحات إدراكاً دقيقاً من قبل الجرجانيّ لمفاهيمها، ولشبكة علاقاتها مع بعضها بعضاً داخل تحليلاته.

وسنتبيّن ماهيّة هذه المصطلحات من خلال الوقوف على مفاهيمها وعلاقتها بمصطلح (القصد) بشكل مختصر تجنّباً للاطالة.

• **علاقة (القصد) بـ(الإرادة):** يرى الجرجانيّ أنّ قصد القاصد يختصّ بفعله هو دون فعل غيره، فهو إرادة الفعل في حال إيجاده فقط، أمّا في حال انعدام وجود الحدث فهو إرادة للحدث فقط، فالقصد إذا ارتبط بإحداث فعل في وقت لاحق فهو ليس بقصد وإنّما هو إرادة و(قصد قلبيّ) فقط؛ لأنّ الفعل بذاته لم يقع بعد([١٦]).

• **علاقة (القصد) بـ(المعنى):** المعنى هو القصد الذي يقع به القول على وجه دون وجه، بمعنى آخر فإنّ معنى الكلام في اللغة يقع فيه قصد([١٧])، هذا المفهوم للمعنى يشير إلى أمور متعدّدة، طبّقها الجرجانيّ في نصوصه، منها:

– وقوع القصد ابتداءً في القلب([١٨]).

– القصد إذا ارتبط بالقول يصبح معنى([١٩]).

– المعنى يقع على وجه واحد من القول وعلى وجوه متعدّدة، وهنا يأتي وجه التمايز بين (المعنى النحويّ) و(المعنى البلاغيّ)، ففي النحو يتحدّد المعنى بوجه واحد من القول، بينما في البلاغة تتعدّد المعاني لتعدّد مقاصدها([٢٠]).

وبذلك يكون (المعنى) عند الجرجانيّ أعمّ من (القصد)؛ لأنّه يشمل كلّ متعلّقات القول، على مستوى المفرد أو التركيب، بينما يقع القصد في حال القول، أي في حال التركيب فقط.

• **علاقة (القصد) بـ(الغرض):** الغرض هو الهدف الذي يختفي وراء المقصود من القول أو الفعل بإضمار مقدّمة، وسمّي غرضاً تشبيهاً بالغرض الذي يقصده الرامي بسهمه([٢١])، والمراد بـ(إضمار مقدّمة) أنّه لا بدّ من أن يُسبق الغرض بـ(مقاصد قلبيّة) تتبعها إرادة للفعل، فهو في البدء يكون مضمراً في النفس، ومن ثمّ يتبع هذا الإضمار مقاصد فعليّة تحقيقاً للهدف المراد، فالغرض لا يتعلّق بمضمون (الإرادة) أو (القصد) بحدّ ذاتهما وإنّما تكون هذه الأمور مقدّمات لوقوعه.

وقد أشار الجرجانيّ في أكثر من موضع من نصوصه إلى أنّ (الغرض) يختلف عن (القصد)، إذ ترتبط معرفته بمقتضى حال الكلام، فهو ينبني على حال الكلام وموقفه الذي قيل فيه([٢٢])، بمعنى آخر أنّ (القصد) يكون مقدّمة للوصول إلى الغرض إذا اقترن بالمقتضى، فالمقتضى ليس جزءاً من (القصد)، ولكنّه إذا اقترن مع (القصد) يتحقّق حينئذ (الغرض).

• **علاقة (القصد) بـ(العلّة):** العلّة في اللغة ما يتغيّر حكم غيرها بها، ومن ثم قيل للمرض علّة لأنّه يغيّر حال المريض من حال إلى أخرى([٢٣])،وهي تقع على ما يتعارفه الناس ويشيع بينهم، وتأتي عادة متأخّرة عن المعلول عكس (السبب) الذي يأتي متقدّماً على المسبّب لأنّه يكون موجباً لوقوعه فلا يتأخّر عنه([٢٤]). وهي أمر عقليّ يبيّن الأسباب التي اقتضت أن يجري الكلام على ما أُجري عليه، فضلاً عن أنّها تمثّل ركناً أساسيّاً من أركان القياس الأربعة: (المقيس، والمقيس عليه، والعلّة، والحكم).

وتعدّ (العلّة) واحدة من مواضع اهتمامات الجرجانيّ في مؤلّفاته البلاغيّة([٢٥])، إذ أولاها عناية فائقة لا نبالغ إذا قلنا إنّ ما قدّمه فيها يشكّل أساساً لمن جاء بعده من البلاغيّين، وهي تمثّل المرحلة الأخيرة بالنسبة للمتلقّي الذي يبحث عن وجه الحكمة في كلام المتكلّم، بينما هي تلازم المتكلّم في مراحل وضع كلامه- ومن ضمنها القصد- وبالذات حال النطق به([٢٦]).

ممّا سبق كلّه نتبيّن علاقة مصطلح (القصد) بالمصطلحات القريبة منه، ويمكن أن نتبيّن هذه العلاقة من المخطّط الآتي:

لاحظ كيف يكون (القصد) جزءاً لا يمكن الاستغناء عنه في كلّ مرحلة من مراحل تكوين الكلام البليغ، وربّما لهذا السبب ركّز الجرجانيّ على هذا المصطلح وضمّنه في جزئيّات كلامه وكان ذلك مدعاة منّا للاهتمام به والتركيز عليه.

ومن خلال الرجوع إلى سياقات مصطلح (القصد) عند عبد القاهر الجرجانيّ نتبيّن أنّ مفهومه عنده يعني: إعلام السامع مفهوماً لا يعلمه إلا من خلال الكلام معه، فمن المعلوم أنّ المتكلّم لا يريد أن يعلم السامع عند كلامه معه معاني الألفاظ التي تكلّم بها في نصّه على وجه الاستقلال، وإنّما يقصد مفهوماً متكاملاً يحصل من امتزاج معاني هذه الألفاظ جميعاً، فنحن عندما نقول للسامع جملة (خرجَ زيدٌ) لا نريد أن نعلمه معنى لفظة (خرج) ومعنى لفظة (زيد) على وجه الاستقلال لأنّه يعلم هذه المعاني، ولكنّنا نريد أن نوصل له محصول المعنى المتكوّن من تعلّق اللفظتين مع بعضهما بعضاً والمفهوم الذي أعطته الجملة كلاً، لا على وجه استقلال الأجزاء، وعندها يكون حال واضع الكلام حال من يأخذ قطعاً متعدّدة من الذهب أو الفضّة فيذيبها لتصير قطعة واحدة منسبكة وجميلة في الوقت نفسه ([٢٧]).

فقَصْد المتكلّم ومَقْصده - من وجهة نظرنا- هو مفهوم متكامل ينتج عن امتزاج معاني الألفاظ جملة، فهو ليس بمعانٍ لألفاظ متعدّدة يقع مقابلاً لها على الانفراد؛ وبذا يكون استنباط مقصد الكلام غير واقع على وفق المخطّط الآتي:

وإنّما يكون القصد متشكّلاً مثلما يأتي:

فهو مزيج مسبوك من المعاني، حاله حال الذهب والفضّة- مثلما يرى الجرجانيّ- بعد ذوبانهما، إذ تختفي معالمهما الأصليّة تماماً وتبقى مادّتهما فقط، وحال المتكلّم وهو يصوغ كلامه حال الصائغ الذي يذيب ما لديه من المعادن ليتوصّل إلى قطعة جميلة في تشكيلها وفي جوهرها اعتماداً على آليّاته الذاتيّة المتعارف عليها في صياغة الكلام.

- مكوّنات نظريّة المقاصد:

يقوم لبّ هذه النظريّة ومحورها على (القَصْد)، فهو الأساس الذي يتكوّن بموجبه الكلام، وهو أيضاً الوسيلة لوصول المتلقّي إلى مفهومه، فمن دون القصد لا يمكن أن يؤلّف المتكلّم كلامه، ومن دونه لا يستطيع المتلقّي أن يُحلّل أيّ كلام أو يتبيّن أيّ تفسير له، أمّا جزئيّات النظريّة فقائمة على علاقات (القصد) بمجمل آليّات تحقيق عمليّة الكلام، هذه العلاقات قابلة للانطباق على كلّ فنون البلاغة في الكلام البليغ، أو عند استخراج أغراضها منه، ولا عجب إذا قلنا أنّ علم البلاغة هو علم المقاصد بامتياز([٢٨]).ولا يرتبط الكلام البليغ عند الجرجانيّ بقضيّة توافق وصول اللفظ إلى السمع والمعنى إلى القلب معاً عند المتلقّي - مثلما يرى الجاحظ- فلا يحصل تسارع في الوصول لأحدهما على حساب الآخر([٢٩])، لأنّه سينطبق وصفه حينئذ من حيث تعلّقه باللفظ والمعنى على مواضعة الكلام ودلالة اللفظ على المعنى الذي وضع له في اللغة، وهذا أمر غير منطقيّ-

عنده- لأنّ السامع لا يعدو حالتين، إمّا أن يكون عالماً باللغة وحينها لا تتسارع دلالة اللفظ على معناه لأنّه معلوم للجميع، أو أن يكون السامع جاهلاً بدلالة اللفظ وحينها لا يصل إلى المعنى أصلاً وفي هذه الحالة فهو خارج عن هذا الحيّز (٣٠).والتفسير المنطقيّ من الجرجانيّ هو أنّ تسارع الدلالة لا يقع في الأمور التي تعود إلى مواضعة اللغة، وإنّما في الأمور التي تحتاج إلى فكر ورويّة، فيختلف حينها فهم السامعين باختلاف إدراكهم للطائف الكلام، وتتجدّد الدلالة باختلاف فهم السامعين للكلام، وهذا الأمر مرجعه عائد إلى تنقّلات المعنى وتعدّده، فالمعنى الأوّل ينتقل إلى المعنى الثاني والثالث من دون كلفة أو عناء لسهولة فهمه من قبل المتلقي، وقلّة الكلفة عليه بحسب قوّة إدراكه وتنبّهه للطائف(٣١). وهنا يأتي دور المتلقّي العارف بهذه الآليّة، والقادر على الوقوف على (القصد) الذي أراده المتكلّم في نصوصه، ولا بدّ - حينها- من أن يكون مزوّداً بقدرة على القراءة الجيّدة، وبثقافة تقارب ثقافة المتكلّم ليكون قادراً على فهم قصده ومعرفته، فمن دون معرفة المتلقّي لـ(قصد) المتكلّم لن تكون هناك قراءة جيّدة للنصوص، وغير العارف للقصد- حينها- لا يمكن أن يعطي صورة واضحة لفهم كلام القائل، ولا يمكن أن يتصوّر الفائدة التي أرادها المنشيء من كلامه، **فالناس إنّما يكلّم بعضهم بعضاً ليعرف السامع غرض المتكلّم ومقصوده،** ومن المؤكّد أنّ معاني الألفاظ معلومة لدى السامع، وفهمه للمعنى المراد من الكلام بأكمله مبني على فهمه لمقصد المنشيء للكلام، وهذا العلم - أي العلم بمقاصد الناس- علم ضروريّ، أجمع العقلاء على ضرورة معرفته مثلما يقول الجرجانيّ (٣٢). هذه فكرة النظريّة بشكل مجمل وسنتبيّن تفاصيلها لاحقاً في أثناء البحث.

- (القصد) وآليّة تكوّن الكلام:

يضع عبد القاهر الجرجاني آليّة واضحة لتكوّن الكلام، تقوم على خطوات عدّة، يكون (القصد) هو اللبنة الأساسيّة فيها، وهي قائمة على ما يأتي:

- أوّلاً: (القصد القلبيّ):

وهو أساس تكوّن نظم الكلام، فمن دون (قصد) يسعى المتكلّم إلى تحقيقه لا يكون هناك كلام (٣٣). وقد انتقد الجرجانيّ غياب دور المتكلّم في الكلام والوقوف على خصائصه، وبالذات عند تحديد وظيفته عند بعض العلماء السابقين له والمعاصرين له بأمور سطحيّة لا تتعلّق بلبّ الكلام وجوهره، فقد قصر بعضهم دوره في أن يكون المتكّلم جهير الصوت، جاري اللسان، لا تعترضه لكنة أو حبسة، وأن يستعمل اللفظ الغريب والكلمة الوحشيّة، وأن لا يلحن، فالنقص- من وجهة نظرهم- يلحق بالمتكلّم إن كانت معرفته بعلم اللغة ناقصة، ولكن هذه المعرفة لا تمكّنه في واقع الحال من الوقوف على الكلام البليغ ومعرفة قيمته؛ ولهذا لم يلقَ

هذا الرأي القبول لدى الجرجانيّ، لأنّ المعرفة بالبلاغة تتجاوز المعرفة بشؤون اللغة ومفرداتها، وهي مرحلة تأتي لاحقة لما سبق، وهو يصفها بأنّها: زيادات في اللغة، وخصائص واقعة فيها ([٣٤]).

– ثانياً: (التصوّر العقليّ):

ويتمّ بموجبه تصوّر الكلام ذهنيّاً، ويكون القصد القلبيّ سبباً في ترتيب المعاني في النفس أوّلاً، ثمّ يأتي النطق بالألفاظ على حذوها ثانياً ، فسائر معاني الكلام يقع العلم بها في غرائز النفوس أوّلاً، وتكون مهمّة المتكلّم حينها هي جعل هذه المعاني قابلة للتطبيق على نماذج وأمثلة من الكلام، يختار دلالاتها هو بنفسه، وهنا يأتي الفرق بين واضع اللغة، ومتكلّم الكلام، فواضع اللغة يعلم الألفاظ الموضوعة في اللغة ودلالاتها على الانفراد، أمّا واضع الكلام فيقوم بضمّ معاني الألفاظ إلى بعضها بعضاً في نفسه، فهي موجودة في داخله، ومعلومة بالنسبة إليه، والاقتضاء الموجب لهذا الترتيب النفسيّ يعتمد العلم باللغة وينبني عليه([٣٥])، فالقصد المترتّب في العقل اعتماداً على المعنى النفسيّ ليس المعنى المقابل للفظ، لأنّ المتكلّم قد يقصد إلى معنى زائد عن ائتلاف الألفاظ، وحينها فهو لا يقف عند دلالة اللفظ بذاته وإنّما بأمر زائد عليه.

– ثالثاً: النظم:

النظم عند الجرجانيّ هو: **أن تضع كلامك اعتماداً على قوانين علم النحو وأصوله،** وهو أمر لا يتمّ إلا من خلال حصول التعلّق بين الألفاظ، أمّا آليّته فتتمّ من خلال وقوع الاسناد في الكلام، فالاسم يأتي **فاعلاً لفعل أو مفعولاً، أو يأتي مبتدأ أو خبراً، أو يأتي تابعاً لما سبقه: صفة، أو تأكيداً، أو بدلاً، أو يأتي بعد تمام الكلام فيكون صفة أو حالاً أو تمييزاً، وتتبع الأفعال كذلك هذه القوانين فقد يريد المتكلّم أن يضع فعلين يكون أحدهما شرطاً للآخر فيأتي بهما بعد مجيء الحرف المخصّص لهذا المعنى، أو بعد اسم من الأسماء التي ضُمّنت معنى ذلك الحرف، وعلى هذا القياس في حالات النظم كلّها**([٣٦])، والذي نلحظه أنّ الجرجانيّ في جميع النصوص التي يتحدّث فيها عن النظم يستعمل ألفاظاً مثل: (تعمد، تجيء، تتوخّى، تريد، تجعل) وكلّها ألفاظ دالّة على (قصد) المنشيء للكلام وواضعه، فهو الذي يحرّك النظم ويصنعه، اعتماداً على خصائص الكلام التي عرفها سابقاً وأدرك مخابئها، هذه الخصائص والمميّزات التي تبدّت له من خلال قوانين النحو (الرتب المحفوظة)([٣٧]) وإن كانت قوانين ثابتة لكنّ خصائصها في الكلام تُحدث أثراً لا يمكن تجاهله؛ لأنّ المنشيء للنصّ عندما يكون عارفاً بقوانين النحو، وبالخصائص التي تنطوي عليها كلّ قاعدة وما يحصل فيها من وجوه، يأتي الاختيار والقصد عنده على وجهه، حيث يختار الخصوصيّات التي تحقّق المعنى الذي يريده في أفضل صورة منشودة، لا أن تفرض الخصائص وجودها عليه، **فيصيب بذلك مكانه الخاصّ به،**

ويستعمله على ما ينبغي له من معنى(٣٨)، وبذا فهو يضمن من خلال (قوانين النحو) صحّة كلامه، هذا الضمان يتضاعف لـ(معاني النحو) في الخصائص المضافة إلى الصحّة، أمّا إذا لم تتوافر قوانين النحو وقواعده في النصّ خرج الكلام عن أن يكون له مقتضٍ وداعٍ.وهذه المعرفة ينبغي أن تكون متحقّقة في المتلقّي أيضاً كي يستطيع فكّ رموز قصد منشئيها، ويتوقّف على صحّتها، وعلى أفضليّة خصائصها، فإذا ما تمّ النظم على وفق ما قصده المنشيء له اكتملت مرحلة مهمّة من مراحل وضع الكلام من المنشيء، ومراحل فهمه من المتلقّي، فإذا ما خالف آليّة نظم الكلام وقع في فساد النظم والتأليف (٣٩).

- رابعاً: الإخبار عن القصد:

ويكون في صورة إخبار للسامع عن (القصد) الذي أراده المتكلّم، وهذه المرحلة تأتي لاحقة لترتّب النظم اعتماداً على قوانين النحو، إذ يضيف المتكلّم إلى هذه القوانين معانٍ إضافيّة لا تتحقّق إلا من خلال استعمال فنون علم البيان(٤٠)، ومن أجل ذلك امتنع أن يكون لك قصد إلى فعل من غير أن تريد توجيه الخبر للمتلقّي لتعلمه ميزات إضافيّة للكلام تحقّق جمالاً ولطفاً ما كان لها أن تتحقّق إلا من خلال البيان الذي يعطي صورة جديدة للكلام، تحقّق أثراً وفاعليّة في المتلقي، وهو ما وصفه الجرجانيّ بـ (اللطائف الخفيّة) التي تخفى حتّى على العلماء باللغة، و(القضايا الذوقيّة الحسيّة) التي لا يستطيع إدراكها كلّ شخص (٤١)، وهذه الإمكانيّة في الإخبار عن القصد لا يستطيع أن يفكّ رموزها ويتعرّف على مقاصد قائلها إلا المتلقي المتذوّق لهذا النوع من الكلام، القادر على تفكيك هذه اللطائف للوقوف على قصد قائلها ومراده.

ومثلما لاحظنا فإنّ القصد يمثّل اللبنة الأساسيّة لتكوّن الكلام وانطلاقة إلى السامع، وهو حاضر في كلّ خطوة من خطوات تكوّن الكلام ووصوله الى السامع، ومن هنا جاءت تسمية (نظريّة المقاصد)- من وجهة نظرنا- فمن دون قصد لا يكون هنالك كلام، ومن دون قصد لا يكون هنالك أيّ واحد من التصوّرات: النفسيّة، والنحويّة، والبيانيّة للكلام، وهذه التصوّرات جميعاً مستقاها العقل والفكر.

- المبحث الثاني: أنواع المقاصد عند عبد القاهر الجرجانيّ:

يُدرج الجرجانيّ ضمن حديثه عن المقاصد أقساماً متنوّعة له يمكن أن نستمدّها من مضمون كلامه، فالمقاصد في الكلام تتنوّع بحسب مضمون القصد الذي يريده المتكلّم من الكلام، وأنواعه تتشكّل عند الجرجانيّ(٤٢) بموجب المخطّط الآتي:

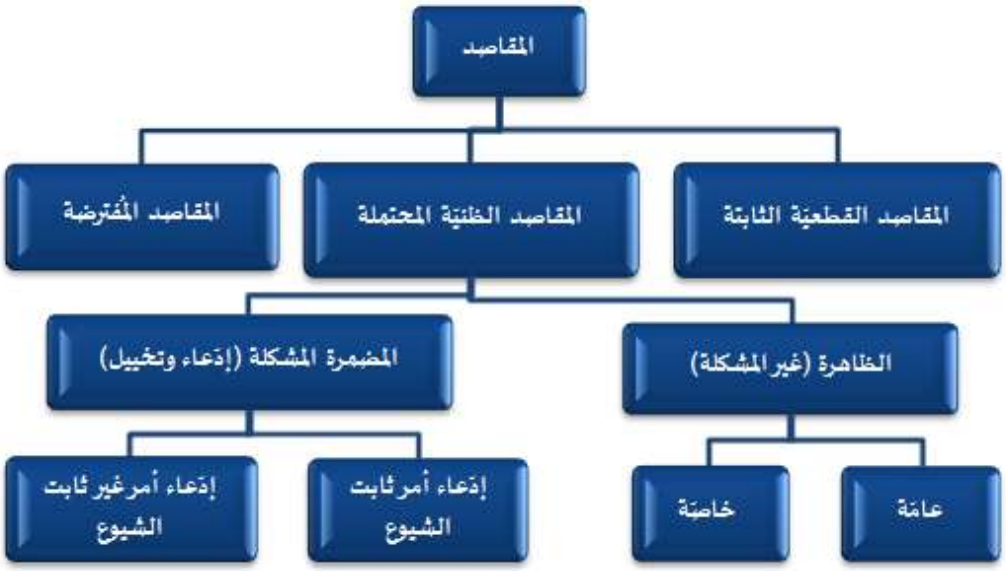

وسنبيّن هذه الأنواع تباعاً اعتماداً على الأمثلة التي يوردها الجرجانيّ، فالمقاصد عنده تنقسم بحسب طبيعة الكلام على ثلاثة أقسام:

- **أوّلاً: المقاصد القطعيّة الثابتة.**
- **ثانياً: المقاصد الظنيّة المُحتمَلة.**
- **ثالثاً: المقاصد المُفترضة.**

وسنبيّنها تباعاً مع بيان تفرّعاتها، وهي كالآتي:

❖ **أوّلاً: المقاصد القطعيّة الثابتة:**

وهي المقاصد التي تقع في الكلام المبني على الحقيقة، إذ لا يحتمل المتلقّي دلالتها إلا على مقصد ثابت للمتكلّم، وتمثّل هذه المعاني ما يقع القصد إليها من عامّة المتكلّمين العارفين باللغة؛ إذ تكون معاني ألفاظها متاحة لمستعمليها، وهذا النوع من المقاصد لا يقع ضمن اهتمام الجرجانيّ في مؤلّفاته البلاغيّة([٤٣])، لأنّها تكون داخلة ضمن معنى الألفاظ فهي في واقعة ضمن منطق التعيين والتحديد، وعبد القاهر يشير إلى هذه المعاني ولكنّه لا يهتمّ بها قدر اهتمامه بالمعاني الثواني والثوالث التي تقوم على منطق الاحتمال.

❖ **ثانياً: المقاصد الظنيّة المُحتملة:**

وهي المقاصد التي يظنّ المتلقّي وقوعها من المتكلّم، فيحتمل دلالتها على الكلام، وهي تقع في الكلام المبني على المجاز والمبالغة في وقوع الحدث، إذ تكون ممثّلة للصور والهيئآت التي يتشكّل بها المعنى الأصلي للكلام (المقاصد القطعيّة) لتصبح بعد تصوّرها وتحوّل هيئآتها (مقاصد ظنيّة مُحتَملة)، هذه المقاصد قد تكون ظاهرة أو مضمرة في الكلام، وهي الميدان الحقيقيّ لعلم البلاغة (علم المقاصد).

• أ/ **المقاصد الظنيّة الظاهرة (غير مشكلة):** وهي المقاصد التي يسعى المتكلّم إلى إيصالها إلى المتلقّي، وتكون ظاهرة الدلالة من معاني الألفاظ بشكل مباشر وغير مشكل، فلا يقع المتلقّي في شكّ أو شبهة عند بحثه عن المعنى المراد منها، وهي تُقسم على نوعين:

* ١- **مقاصد عامّة (معتادة):** وهي المقاصد الظنيّة التي يستطيع المتكلّم الوقوف على مراد قائلها بسهولة ويسر؛ لقرب مأخذها، وسهولة تناولها، فالحال يدلّ عليها، والعرف يشهد لها، والمخاطب متمكّن من معرفة المراد من قصد قائلها والغرض الذي أراده بسهولة لأنّه ممّا هو معتاد لديه في الاستعمال، معروف المعنى في دلالته(٤٤)، ومن أمثلة هذا النوع عند الجرجانيّ التشبيه المجموع من طرفين في الكلام، مثال ذلك قول أبي طالب الرقّي:

وكأنّ أجرامَ النُّجومِ لوامعاً
دُررٌ نُثِرْنَ على بساطٍ أزرقِ(٤٥)

فالجرجانيّ يرى أنّ الشاعر قصد من تشبيهه أن **يُرِي المتلقّي الهيئةَ التي تملأ النواظر إعجاباً، وتستوقف العيون انبهاراً بجمال ما ترى وذلك من خلال تشبيه صورة طُلوع النجوم مؤتلفةً مُفْتَرِقةً في أديم السماء وهي زرقاءُ بزرقة صافية تخدع العيون، وهي تتلألأ وتبرُق في أثناء تلك الزرقة بصورة الدرر اللامعة التي نُثرت على بساط أزرق، وهذا التشبيه من التشبيهات الظاهرة المعاني للسامعين لأنّه مألوف ومقصود إليه في تشبيهات مماثلة**(٤٦).

ومثل التشبيه السابق في وضوح الدلالة على المقصود وكون دلالته عامّة متاحة لمنْ يعرف فنون الكلام، قول الشمّاخ:

إذا ما رايةٌ رُفعتْ لمجدٍ
تلقّاها عَـرابةُ باليـمـينِ(٤٧)

فالجرجاني يرى أنّ **الناس لا زالوا يقولون للرجل إذا أرادوا حثَّه على الأمر، وأَن يأخذ فيه بالجِدّ: (أخرج يدك اليُمْنَى)، وذاك أنّها أشرف اليدين وأقواهما، ولا غنى لليد الأخرى عنها، والانسان في مجمل حياته يعتمد على يمينه، ومتى ما قصدت العرب جعل الشيء في جهة العناية والاهتمام جعلوه في اليد اليمنى**(٤٨)، **وفي هذا المعنى قال الشاعر البحتريّ:**

إنَّ يدي، وقد أسنَدْتَ أمري
إليه اليومَ، في يدك اليمينِ (٤٩)

فهذا الاستعمال لدلالة اليمين ممّا هو شائع ومتعارف ومن هنا كانت دلالة مقصد قائله واضحة وبيّنة للمتلقّي.

* ٢- **مقاصد خاصّة (غير معتادة):** وهي مقاصد لا يقف المتلقّي على مراد قائلها بسهولة؛ لأنّها غير جارية على عرف الكلام بسبب ندرتها، وقلّة رؤيتها في الواقع، فهي غريبة على الخاطر، لا ينصرف الذهن إليها بسهولة(٥٠)، مثال ذلك قول الشاعر **جنادة بن جزي:**

والشمسُ كالمرآةِ في كفِّ الأشلْ
لمّا رأيتُها بدتْ فوق الجبل ([٥١])

يتحدّث الجرجانيّ عن التشبيه الواقع في الشطر الأوّل من البيت الشعريّ فيرى **أنّ الشمس تستدعي في خاطر المتلقي استدارتها ونورها، ثمّ يقع في قلبه صورة المرآة المجلوّة فيتراءى له الشبه بينهما، هذا الاستدعاء لصورة المرآة لا يحصل بسرعة في الخاطر لأنّه أمر غير مألوف أو معتاد التشبيه به؛ لذا فهو يحتاج الى وقت أطوّل ممّا هو متعارف عليه من صور التشبيه([٥٢])، وقصد** الشاعر من اللجوء إلى هذا النوع هو أنّه أراد أن يُري المتلقّي مع **شكل الاستدارة للشمس، ومع الإشراق والتلألؤ على الجملة، الحركةَ التي نراها إذا دقّقنا النظر وأنعمنا التأمُّل، ثم ما يحصُل في نُورها من أجل تلك الحركة، من سرعة وتموّج واضطراب عجيب، وهذا الشبه لا يتحصّل إلا من خلال صورة المرآة في يد شخص مشلول لا يستطيع السيطرة على حركة يده فتضطرب وتتحرّك في كلّ الاتجاهات من دون وعي منه لحركتها، وبدوام الحركة وشدّة القلق فيها، يتموّج نور المرآة، ويقع الاضطراب، وتلك هي حال الشمس بعينها حين تدقّق النظر، فإنّك ترى شُعاعُها كأنّه يَهُمُّ بأن ينبسط حتى يفيض من جوانبها، ثم يبدو له فيرجع في الانبساط الذي بدأه، إلى انقباضٍ كأنّه يجمعه من جوانب الدائرة إلى الوسط([٥٣]).**

ومثله أيضاً في غرابة الصورة، قول الشاعر البحتريّ:

طلعتَ لهم وقت الشروق فعاينوا
سنا الشمسِ من أفقٍ ووجهك من أفقِ
وما عاينوا شمسين قبلهما التقى
ضياؤهما وفقاً من الغرب الشرقِ ([٥٤])

فالجرجانيّ يرى أنّ القصد من قول الشاعر هو إخراج **السامعين إلى التعجّب لرؤيتهم أمراً لم يروه سابقاً، ولم تَجْرِ العادة به في الاستعمال، ولم تظهر صورة هذا التعجّب إلا من خلال تصوّر وجود شَمْسٍ ثانية طلعت من حيث تغرب الشمس الأولى، فالتقتَا وَصارتا وفْقاً، وصار غرْب تلك القديمة لهذه المتجددةِ شرقاً ([٥٥]).**

• **ب/ المقاصد الظنيّة المضمرة (المشكلة):** وهي المقاصد التي لا تتبيّن للمتلقّي من خلال المعنى بشكل مباشر، وإنّما من خلال الادّعاء والتخييل، إذ لا يتوقّف المتلقّي عند ظاهر معاني الألفاظ وإنّما يتجاوز ذلك إلى أمر زائد يوجب لها الفضيلة أكثر ممّا في النوع السابق، وأكثر ما يحصل هذا النوع من المقاصد في علم البيان حيث لا يكون المقصود هو المعاني الأول التي يتمّ التوصّل إليها في (المقاصد الظنيّة الظاهرة)، وإنّما تقع في معنى المعنى أو مثلما يسميها الجرجانيّ بـ(المعاني الثواني)، مثلما يحصل في

(الكناية)، فـ**لمراد من الكناية معنى، ثمّ لم يذكروه بلفظه الخاصّ به، ولكنّهم توصّلوا إليه بذكر معنى آخر مرادف له، أفلا ترى أنّ القامة إذا طالت طال النجاد؟ وإذا كثر القرى كثر رماد القدر؟ وإذا كانت المرأة مترفة لها من يكفيها أمرها، جاز لها أن تنام إلى الضحى ؟** (٥٦)، فالجرجانيّ يرى أنّ القصد في الكناية- مثلاً- واقع من خلال الاستلزام والتدرّج في بناء المعنى. وكذا يحصل الادّعاء فيما كان أصله تشبيهاً، فالاستعارة الثابتة، وغير الثابتة(٥٧)، والتشبيه على حدّ المبالغة- التشبيه البليغ-، والتمثيل الذي يكون مجازاً لمجيئك به على حدّ الاستعارة – المثل- كلّها تدخل في هذا الباب، وهو ينقسم على قسمين- من وجهة نظر الجرجانيّ- من حيث علاقة المقصود به:

* **أ/ الادّعاء لأمر ثابت (شائع الاستعمال):** وأكثر ما يحصل في الاستعارة الثابتة، الشائعة الاستعمال، فالاستعارة بمجملها قائمة على التشبيه، ومعناها: **أن تريد تشبيه الشيء بالشيء، فتترك الافصاح بالتشبيه وتأتي إلى المشبّه به فتعيره للمشبّه وتجريه عليه،** هذا الادّعاء يسبّب نوعاً من الاعارة يصفها الجرجانيّ بأنّها ثابتة في الاستعمال وشائعة، من أمثلة قولنا: **(رأيتُ رجلاً هو كالأسد في شجاعته وقوّة بطشه سواء) فتستغني عن هذا القول وتقول: (رأيتُ أسداً)، فتدّعي أنّه أسد، له صفاته التي أهمّها الشجاعة، والانسان لا يكون أسداً على وجه الحقيقة،** فهذه الاستعارة كانت ثابتة في الاستعمال وشائعة، ولهذا السبب فهي لا تحتاج -من المتلقّي- كثير جهد لمحاولة اثباتها(٥٨).

وأمثلة الجرجانيّ لهذا النوع من الادّعاء كثيرة، منها قول الشاعر عبيد الله بن قيس الرقيّات:

إنَّما مُصْعَبٌ شِهابٌ من اللـ

ـهِ تجَلَّتْ عَـنْ وَجْـهِهِ الظـلـماءُ (٥٩)

فالشاعر – بحسب توجيه الجرجانيّ- **ادّعى أنّ الممدوح شهاب مرسل من الله تعالى، مضيء للجميع فلا يمكن أن تمسّ وجهه ظلمة بأيّ حال من الأحوال، والوصف بهذه الصفات هو أمرٌ ظاهر ومعلوم للجميع، جرياً على عادة الشعراء إذا مدحوا أن يدّعوا في الأوصاف التي يذكرون بها الممدوحين أنّها ثابتة لهم، وأنّهم قد شُهروا بها، وأنّهم لم يصفوا إلا بالمعلوم الظاهر الذي لا يدفعه أحد،ومثله قول العرب: (إنّما هو أسد)، و(إنّما هو نار)، و(إنّما هو سيف صارم)، فهم إذا أدخلوا (إنّما) جعلوا ذلك في حكم الظاهر المعلوم الذي لا يُنكر ولا يُدفع ولا يخفى على أحد**(٦٠).

ب/ الادّعاء لأمر غير ثابت (غير شائع الاستعمال): وأكثر ما يحصل في الاستعارة غير الثابتة في الاستعمال، والتشبيه على حدّ المبالغة، والتمثيل على حدّ الاستعارة، فأنت تجهد نفسك في ادّعاء الصفة لأمر لم يحصل له

شيوع وثبوت في الاستعمال، مثال ذلك قول الشاعر لبيد:

وغداة ريــحٍ قـد وزعـت وقــرّةٍ

إذ أصبحت بيد الشمالِ زمامُها([٦١])

فالاستعارة الواردة في هذا البيت غير شائعة الاستعمال، وتفسير هذا أنّك إذا قلت: (إذ أصبحت بيد الشمال زمامها)، فقد ادّعيت أنّ للشمال يداً، ومن المعلوم أنّ الريح ليس لها يد ([٦٢])، فإضافة سمة التشخيص على الريح وبأن تكون لها يد أمر غير شائع في الاستعمال، وهنا يحتاج الكلام للعمل على اثبات هذا الوصف وادّعاء وجوده في الريح إلى جهد أكبر كي تصل به إلى مقصود المتكلّم.

ومثله في الادّعاء التمثيل الذي يكون مجازاً لمجيئك به على حدّ الاستعارة- مثلما يسمي الجرجانيّ الاستعارة التمثيليّة- **قولك للرجل يتردّد في الشيء يفعله أو يتركه: (أراك تقدّم رجلاً وتؤخّر أخرى)، فأصل الكلام: (أراك في تردّدك كمن يقدّم رجلاً ويؤخّر أخرى)، ثمّ اختُصر الكلام، وجعل كأنّه يقدّم الرجل ويؤخّرها على الحقيقة، فالادّعاء صيّر الكلام كأنّه جارٍ على وجه الحقيقة**([٦٣])، والتردّد بهذه الصورة من التحيّر والقلق تحتاج إلى إدّعاء يسندها فكان تقديم الرجل وتأخيرها ممّا يعبّر عن الموقّف.

ويماثله في الادّعاء لأمر غير ثابت رأي الجرجانيّ في قول الشاعر امريء القيس:

جَمَعْتَ ردينيّاً كأنّ سنانه

سنا لهبٍ لم يتّصل بدُخانِ ([٦٤])

إذ يبيّن لنا صورة المشبّه به وأنّها **صورة لا يمكن أن تقع في الوهم في أول وهلة، بل لا بدّ من التوقّف طويلاً أمامها، وأن نقارنها بالأصل الذي جاءت منه، عندها سوف تنقدح هذه الصورة التشبيهيّة في الذهن، وهي الدُّخان الذي يعلو رأسَ الشعلة، وأنّه ليس في رأس السنان ما يُشبه ذلك. وأنّه إذا كان كذلك، كان التحقيقُ وما يؤدّي التشبيه كما هو أن تستثني الدُّخان وتنفيه من الصورة، وتَقْصِر التَّشبيه على مُجرَّد السَّنا، وتصوّر السنان فيه مقطوعاً عن الدخان. وكل هذه الأمور ينبغي أن ترد في الخاطر حتّى تصل إلى الصورة التشبيهيّة المطلوبة** ([٦٥]).

❖ **ثالثاً: المقاصد المُفترضة:**

هي المقاصد التي يفترضها المتلقّي في الكلام من دون دليل؛ لأنّ المتكلّم يكون تاركاً لها لتحقيق غرض وفائدة في الكلام، فيسعى المتلقّي إلى افتراضها اعتماداً على فكره هو لا على قصد المتكلّم، ومن هنا تتعدّد الفائدة من الكلام لتعدّد الافتراضات للقصد المُفترض وقوعه.

وما نستدلّ به على هذا النوع معالجة الجرجانيّ لتحليل المقصد في قوله تعالى: ﴿ ولما ورد ماء مدين وجد عليه أمة من الناس يسقون ووجد من دونهم امرأتين تذودان قال ما خطبكما قالتا لا نسقي حتى يصدر الرعاء وأبونا شيخ كبير فسقى لهما ثم تولى إلى الظل ﴾(القصص/ ٢٣،

٢٤)، فالآية ورد فيها حذف للمفعول في أربعة مواضع، هي:

١- ﴿ وجد عليه أمّة من الناس يسقون ... ﴾.

٢- ﴿ امرأتين تذودان ...﴾ .

٣- ﴿ قالتا لا نسقي ...﴾ .

٤- ﴿ فسقى لهما ... ﴾.

والله سبحانه وتعالى عندما أخفى المفعول من هذه الجمل الأربع لا بدّ من أنّه كان يهدف إلى تحقيق غرض وفائدة في الكلام، إذ وقع التركيز على ذكر الفعل بحدّ ذاته وليس على مَنْ وقع عليه الفعل، فتُرك الباب مفتوحاً للمتلقّي أمام احتمالات القصد المفترض وقوع حدث الفعل عليه، فكان التركيز في النصّ على أنّه كان من الناس سقي، ومن المرأتين ذود، ولكن ما هو المسقيّ هل هو إبل أو غنم فغير معروف، وهنا يأتي الافتراض للقصد المراد فيكون الاحتمال ممكناً على كلّ حالة.

والغرض المراد من الكلام مثلما يرى الجرجانيّ **أن يُعلم أنّه كان من الناس في تلك الحال سقي، ومن المرأتين ذود، وأنّهما قالتا: لا يكون منا سقي حتى يُصدِر الرعاء، وأنّه كان من موسى عليه السلام من بعد ذلك سقي، فأمّا ما كان المسقيّ ؟ غنماً أم إبلاً أم غير ذلك، فخارج عن الغرض، وموهم خلافه. وذاك أنّه لو قيل: (وجد من دونهم امرأتين تذودان غنمهما) جاز أن يكون هناك منْ يُنكر الذّود من حيث هو ذود غنم، أو ذود إبل وليس الانكار واقع على الذود بذاته، فيكون لحذف المفعول على هذا النحو من الروعة والحسن، وأنّ القصد لا يصحّ إلا على تركه** (٦٦)، وأحد أسباب روعته هي الاحتمالات المفترضة لمن وقع عليه الفعل، ومن هنا توسّعت الدلالة لتشتمل العديد من الأمور التي يشملها الحدث ويحتملها.

ومثله قول البحتريّ:

إذا بَعُدَتْ أبْلَتْ، وإنْ قَرُبَتْ شَفَتْ

فهِجرانُها يُبْلي، ولقيانُـها يَـشـفِـي (٦٧)

يرى الجرجانيّ **أنّ المعنى الذي تعارف عليه مَنْ تعرّض لتحليل هذا البيت الشعريّ أنّ محبوبته إذا بَعُدَت عنه سبّبت له البلاء والموت، وإنْ اقتربت منه شفته من ألم البعاد فأعادت له الحياة، ولكن الجرجانيّ يرى أنّ هذا المعنى يأباه الشعر، ويوجب تركه واطّراحه، وذاك أنّ الشاعر أراد أن يجعل البلى كأنّه واجب في بُعادها، وكأنّه كالطبيعة فيه، وكذلك حال الشفاء مع القرب، حتّى كأنّه قال: أتدري ما بعادُها؟ هو الداء المضني، وما قربها؟ هو الشفاء والبرء من كلّ داء** (٦٨)، كلّ هذه الأمور لم يذكرها الشاعر وإنّما ترك مسألة افتراضها للمتلقّي ليكون الكلام أوقع في نفسه من حيث تعدّد الافتراضات المجتلبة لقصد المتكلّم.

- المبحث الثالث: سُبُل الوقوف على المقاصد:

يتبيّن لنا موقف الجرجانيّ من تحديد السبيل للوقوف على مقاصد المتكلّم من خلال الوقوف على تطبيقاته في مؤلّفاته، فهي توضّح اعتماد

الأدلّة الداعمة لمراد المتكلّم للوصول إلى القصد المراد، من أمثلة:

١- الاعتماد على كتاب الله سبحانه وتعالى.

٢- الاعتماد على كلام العرب.

٣- الاعتماد على القواعد النحويّة.

٤- الاعتماد على علاقات الاسناد في الكلام.

وسنبيّن- تباعاً- كيفيّة اعتماد هذه الأدلّة الداعمة لمراد المتكلّم للوقوف على مقاصده في الكلام.

١- الاعتماد على كتاب الله سبحانه وتعالى:

قد يعتمد الجرجاني في معرفة مقاصد الكلام على نصوص من كتاب الله سبحانه وتعالى، من حيث إنّه الكتاب الفصيح الذي لم يدخله الخلل أو الاضطراب في الفصاحة والبلاغة، من ذلك حديثه عن دلالة (إنّ) في الكلام، وأنّها قد تفيد الربط بين الجمل مثل الفاء الرابطة، وهذه الفائدة من اللطائف التي يغمض الطريق إليها، فهي تخفى حتّى على الخاصّة ([٦٩]) من العلماء، وما ورد من قول الشاعر بشّار يأتي ضمن هذا المعنى، إذ قال:

بكرا صاحبيّ قبل الهجيرِ إنّ ذاكَ النجاحُ في التبكير ([٧٠])

ومثله أيضاً من أرجاز العرب:

فغنّها وهي لكَ الفداءُ إنّ غناءَ الأبلِ الحداءُ ([٧١])

إذ أنّ الجرجانيّ يرى أنّ مواقع (إنّ) ليست سواء في الكلام، والدليل ما ورد في البيتين السابقين، فورود (إنّ) فيهما سبّب ربط كلام الشطر الثاني بسابقه، **وجعله متّحداً معه، حتّى كأنّ الكلامين قد أُفرغا إفراغاً واحداً، وكأنّ أحدهما قد سُبك في الآخر؟ هذه هي الصورة، حتّى إذا جئت إلى ((إنّ)) فأسقطتها، رأيت الثاني منهما قد نبا ونفر عن الأوّل، وتجافى معناه عن معناه، ورأيته لا يتّصل به ولا يكون منه بسبيل، فإذا ما استبدلنا (إنّ) بالفاء الرابطة فتقول: ((بكّرا صاحبيّ قبل الهجير، فذاك النجاحُ في التبكير))، و((غنّها وهي لك الفداءُ، فغناءُ الإبلِ الحُداءُ))، لا ترى (الفاء) تعيد الجملتين إلى ما كانتا عليه من الألفة، ولا تعيد الكلام إلى ما كان عليه عندما وردت (إنّ) في الكلام([٧٢]).**

والقصد المراد من القولين الاسبقين هو الربط بين الشطرين وائتلافهما من دون فصل أو استئناف، والدليل الذي يستند إليه الجرجانيّ في معنى (إنّ) هو النصّ القرآنيّ، إذ يرى أنّه **كثير الورود في النصّ القرآنيّ، من ذلك قوله تعالى: ﴿يا أيها الناس اتقوا ربكم إنّ زلزلةَ الساعةِ شيءٌ عظيم ﴾(الحجّ/ ١)، وقوله عزّ اسمه: ﴿ يا بنيّ أقمْ الصلاةَ وأمُرْ بالمعروف وأنهَ عن المُنكَرِ واصبر على ما أصابَكَ إنّ ذلكَ من عزمِ الأمورِ ﴾(لقمان/ ١٧)، وقوله سبحانه: ﴿ خُذْ من أموالهم صدقةً تطهّرهم وتزكّيهم بها وصلّ عليهم إنّ صلاتَك سكنٌ لهم ﴾(التوبة/ ١٠٣)، وقوله تعالى: ﴿ ولا تخاطبني في الذين ظلموا إنّهم مغرقون ﴾(هود/ ٣٧، المؤمنون/ ٢٧)،**

وقد يتكرّر في الآية الواحدة كقوله عزّ اسمه: ﴿ وما أبرئُ نفسي إنّ النفسَ لأمارةٌ بالسوء إلا ما رحم ربّي إنّ ربّي غفورٌ رحيمٌ ﴾(يوسف/ ٥٣)، وهذه الاستعمالات من الكثرة بحيث لا يدركها الإحصاء (٧٣).

٢- الاعتماد على كلام العرب:

يراجع الجرجانيّ عادة كلام العرب وأساليبهم للوصول إلى القصد المراد من الكلام، من أمثلة ذلك تعليقه على قول الشاعر عقفان بن قيس بن عاصم:

سأمنُعها أو سوف أجعلُ أمرَها
إلى ملكٍ أظلافُهُ لم تُشقَّقِ (٧٤)

إذ قال عن لفظة (أظلاف) الواقعة في البيت: إنّها جاءت على حدّ الاستعارة، وهي لا يمكن أن تكون من متعلّقات الملك، والمعنى **أنّ الأظلاف لا ترد مع منْ يُربَأ بالمَلِك عن مشابهته، كأنّه قال: (أجعلُ أمرها إلى ملكٍ، لا إلى عبدٍ جافٍ مُتَشقق الأظلاف). ويدلُّ على ذلك أن أبا بكر بن دريد قال في أول الباب الذي وضعه للاستعارة: (يقولون للرجل إذا عابوه: جاءَنا حافياً مُتَشقِّق الأظلاف)، فإذا كان من شَرْط هذه الاستعارة أن يُؤْتَى بها في موضع العَيب والنقص، فلا شكّ في أنّها معنويّة**(٧٥)، فاستدلّ الجرجانيّ على قصد الشاعر بقول العرب الذي نقله عن عالم من علماء اللغة، وهو أنّ استعمال الألفاظ التي هي من متعلّقات البهائم لا يأتي ذكرها إلا عند الدلالة على سوء حال الأشخاص.

ومثله قول الشاعر أوس بن حجر:

وذات هـدمٍ عـارٍ نواشرُها
تُصمتُ بالماءِ تولباً جَدِعاً (٧٦)

فتحدّث الجرجانيّ عن لفظة (تولب)، وأنّها أجريت **على ولد المرأة، وهو لولد الحمار في الأصل، وذلك لأنّه يصف حال ضُرّ وبؤس، ويذكر امرأةً بائسةً فقيرةً، والعادة في مثل ذلك الصفة بأوْصاف البهائم، ليكون أبلغ في سوء الحال وشدّة الاختلال، ومثله سواء قول الشاعر حبيب الأعلم:**

وذكـــرتُ أهـــلـــيَ بـــالـعـرا
قِ وحاجةَ الشُعثِ التَّوالبِ (٧٧)

كأنّه قال: الشُعث التي لو رأيتَها حسبتها تَوالب، لما بها من الغُبرة وبذاءة الهيئة (٧٨).

٣- الاعتماد على القواعد النحويّة:

تمثّل القاعدة النحويّة واحدة من الأدلّة الموصلة إلى قصد المتكلّم، إذ يوظّف القائل هذه القواعد للتعبير عن قصده ومراده من الكلام، ومن ثمّ يكون القصد والتوخّي الواقع من المتكلّم هو أساس وقوع الكلام، والنحو وقواعده هي وسيلة من وسائل الكشف عن هذا القصد، ويرى الجرجانيّ أنّ أهمية النحو للكلام تعادل أهمية الملح في الطعام، بمعنى أنّه لا يستقيم كلام ولا تحصل منافعه التي هي دلالات على المقاصد إلا بمراعاة أحكام النحو فيه (٧٩).

والأمثلة التي اعتمد الجرجانيّ فيها على النحو للوصول إلى المقاصد كثيرة، منها قول بشّار:

كأنّ مثارَ النقعِ فوقَ رؤوسنا
وأسيافَنا ليلٌ تهاوى كواكبُهْ (٨٠)

فالجرجانيّ يرى أنّه لا يمكن أن يُتصوّر **أن يكون بشّار قد استدعى معاني هذه الكلم ببالِه أفراداً عارية من معاني النحو التي تراها فيها، إذ لا يمكن أنْ يكون قد وقع (كأنّ) في نفسه من غير أن يكون قصد إلى إيقاع التشبيه منه على شيء، وأنْ يكون فكّر في (مُثار النقع) من غير أن يكون أراد إضافة الأول الى الثاني، وفكّر في (فوق رؤوسنا) من غير أن يكون قد أراد أن يضيف (فوق) إلى (الرؤوس)، وفي (الأسياف) من دون أن يكون أراد عطفها بالواو على (مثار)، وفي (الواو) من دون أن يكون أراد العطف بها، وأن يكون كذلك فكّر في (الليل) من دون أن يكون أراد أن يجعله خبراً (لكأنّ)، وفي (تهاوى كواكبه) من دون أن يكون أراد أن يجعل (تهاوى) فعلاً للكواكب، ثم يجعل الجملة صفة لليل؛ ليتمّ الذي أراد من التشبيه؟ فهذه الأشياء لم تخطِر ببالِه إلا مراداً فيها هذه الأحكام والمعاني التي تراها فيها ؟** (٨١).

والأمر الذي أوصل الجرجانيّ إلى هذا القصد والوقوف على ما حصل في مخيّلة الشاعر هو السبك الواقع في القواعد النحويّة على شكل صورة معانٍ دالّة عليها، مرتبطة بمعانٍ بلاغيّة منسجمة معها تمام الإنسجام، **فبيت بشار إذا تأمّلته وجدته كالحلقة المفرغة التي لا تقبل التقسيم، ورأيته قد صنع في الكلم التي فيه ما يصنعه الصانع حين يأخذ كِسراً من الذهب فيذيبها ثمّ يصبّها في قالب، ويخرجها لك سواراً أو خلخالاً، وإن أنت حاولتَ قطع بعض ألفاظ البيت عن بعض، كنت كمن يكسر الحلقة ويفصم السوار** (٨٢).

ومن ثمّ فإنّ الوقوف على معاني النحو الصادرة عن القواعد النحويّة هو الموصل إلى المعاني البلاغيّة التي تمخّضت عن كلّ ذلك، فالمعنى البلاغيّ الذي تمخّض عن البيت الشعريّ السابق هو أنّ الشاعر **لم يرد أن يشبّه (النَّقع) بالليل على حِدَةٍ، و(الأسياف) بالكواكب على حِدةٍ، ولكنّه أراد أن يشبّه النقع والأسياف تجول فيه بالليل في حال ما تنكدر الكواكب وتتهاوى فيه. فالمفهوم من الجميع مفهوم واحد ، والبيت من أوّله إلى آخره كلام واحد.**

ويقارب هذا النموذج ما ذكره الجرجانيّ عن قول الشاعر المتنبّي:

غَصَبَ الدَّهرَ والملوكَ عليها
فبَنَاها فــي وَجْــنَةَ الدَّهْرِ خَالَا (٨٣)

إذ يعدّه الجرجانيّ من (النادر) في النظم الذي يدقّ فيه الصنع، **فقد ترى في أوّل الأمر أنَّ حُسنَه أجمع في أن جعل للدهر (وجنة)، وجعل البنية (خالاً) في الوجنة، وليس الأمر على ذلك، فإنّ موضع الأعجوبة في أن أخرج الكلام مخرجه الذي ترى، وأنْ أتى (بالخال) منصوباً على الحال من قوله (فبناها). أفلا ترى أنّك لو**

قلت: (وهي خال في وجنة الدهر)، لوجدت الصورة غير ما ترى ؟ (٨٤)، وهذا الانسجام الذي رأيت بين المعنى النحويّ والبلاغيّ والدقّة في الصنع هي التي أوصلت إلى معرفة مقصد الشاعر.

٤- الاعتماد على علاقات الاسناد (التعلّق):

يعتمد الجرجانيّ في بعض أمثلته على علاقات الاسناد الواقعة في الكلام لكي يقف على مراد المتكلّم وقصده، فانظر إلى وقوفه على مراد الفرزدق في قوله:

وما حمَلتْ أمُّ امريءٍ في ضُلوعِها

أعقُّ منَ الجاني عَليهَا هجائِيَا (٨٥)

فالجرجانيّ يرى **أنّك إذا نظرت في البيت الشعريّ لم تشكّ في أنّ الأصل والأساس هو قوله: (وما حملت أمّ امريء)، وأنّ ما جاوز ذلك من الكلمات إلى آخر البيت، مستند إليه ومبنيّ عليه، وأنّك إن رفعته لم تجد لشيء منها بياناً، ولا رأيت لذكرها معنى، بل ترى ذكرك لها إن ذكرتها هذياناً. والسبب الذي من أجله كان كذلك، أنّ من حكم كلّ ما عدا جزئيّ الجملة (الفعل والفاعل) و(المبتدأ والخبر)، أن يكون تخصيصاً للمعنى المثبت أو المنفي، فقوله: (في ضلوعها)، يفيد أولاً أنّه لم يرد نفي الحمل على الاطلاق، ولكن الحمل في الضلوع، وقوله: (أعقّ)، يفيد أنّه لم يرد هذا الحمل الذي هو حمل في الضلوع أيضاً على الاطلاق، ولكن حملاً في الضلوع محمولة أعقّ من الجاني عليها هجاءه. وإذا كان ذلك كلّه تخصيصاً للحمل، لم يتصوّر أن يُعقل نفي الحمل، لأنّه لا يُتصوّر تخصيص شيء لم يدخل في نفي ولا إثبات، ولا ما كان في سبيلهما من الأمر به، والنهي عنه، والاستخبار عنه**(٨٦).

فالجرجانيّ يحدّد علاقة الاسناد الرئيسة- ما حملت أمُّ امريء – في البيت الشعريّ، وما بُني عليها من علاقات اسناديّة جزئيّة: (في ضلوعها، أعقُّ، عليها، هجائيا)، فهي علاقات تكميليّة للمعنى الرئيس، من دونها يكون الكلام دالاً على معنى آخر يخالف ما قصده الشاعر، من خلال هذه الآليّة استطاع الجرجانيّ الوقوف على مقصد الشاعر من البيت الشعريّ، وبيّن الفكرة التي **يجب أن تراعى كي تتبيّن لنا صورة المعنى الذي هو معنى الفرزدق عند آخر حرف من البيت، حتّى إن قطعت عنه قوله (هجائيا) بل (الياء) التي هي ضمير الفرزدق، لم يكن الذي تعقله منه ممّا أراده الفرزدق بسبيل، لأنّ غرضه تهويل أمر هجائه، والتحذير منه، وأنّ من عرّض أمّه له، كان قد عرّضها لأعظم ما يكون من الشرّ** (٨٧).

ومثله موقف الجرجانيّ ممّا ورد من شعر القطامي:

فهنّ ينبذن من قولٍ يصبن به

مواقعَ الماءِ من ذي الغلّةِ الصادي (٨٨)

إذ لا يتبيّن القصد الذي أراده الشاعر إلا بعد اكتمال آخر حرف من البيت، حيث يكتمل بناء

ما بُنيت الجملة الأساسيّة عليه من علاقات الاسناد المتعدّدة، إذ أنّ الجرجانيّ يرى أنّك **لا تستحصل على معنى يصحّ أن يقال إنّه غرض الشاعر ومعناه، إلا عند قوله (ذي الغُلة)**(٨٩)، فشأن الجملة الاسناديّة أن يصبح معناها ومراد قائلها مختلفاً فيما لو قُرئت وحدها من دون ربطها ببقيّة الجمل الاسناديّة الأخرى المتمّمة لمعناها.

- المبحث الرابع: الفائدة من معرفة (القصد):

أجمل الجرجانيّ الفائدة(٩٠) من الوقوف على مقاصد الكلام ومعرفتها من خلال بيان وجه الحكمة في الأوضاع التي يضع المتكلّم كلامه على أساسها، وتقرير المقاييس التي اطّردت عليها، وذكر العلل التي اقتضت أن تجرى على ما أجريت عليه؛ من حيث إنّ الوقوف على هذه المقاصد ومعرفتها يحقّق فائدة لمتلقّي الكلام فيفهم المراد منه بشكل أوضح وأبين، وقد أجمل الجرجانيّ هذه الفوائد بما يأتي:

١- إنّها تؤمن وقوع الخطأ في تفسير الكلام.

٢- إنّها تؤمن وقوع الغلط في التأويل.

٣- إنّها تسهّل الموازنة والمفاضلة بين الأقوال.

٤- إنّها تسمح بمعرفة صحيح الكلام من سقيمه.

٥- إنّها تعرّف طبقات المحسنين.

فالوقوف على القصد في الكلام يعدّ أمراً مهمّاً لأنّه يؤمن الوقوع في أحد هذه الأمور، وقد يخفى القصد على المتلقّي لأسباب عدّة فيكون عرضة للوقوع في أحد هذه الفخاخ التي أقلّ ما يُقال عنها أنّها تُخرج الكلام عن مقصود واضعه، وتوقعه في مشكلات جمّة، منها:

١- الوقوع في خطأ التفسير(٩١):

ويحدث هذا الإشكال عندما يُفسّر الكلام اعتماداً على القصد الذي يراه المتلقّي من دون تتبّع القرائن والأدلّة الداعمة للمعنى، فإذا لم يُدرك المتلقّي مقصود المتكلّم فإنّه يقع في خطأ تفسير معنى الكلام، ويورد الجرجانيّ أمثلة لهذا الخطأ، من أمثلة توقّفه عند بيت المتنبيّ:

عَجَباً لَهُ ! حَفِظَ العنانَ بأنملٍ

ما حِفْظُها الأشياءَ من عاداتِها (٩٢)

فهو يرى أنّه أمضى دهراً طويلاً وهو يقرأ **هذا البيت ويفسّره، ولا يرى أنّ فيه شيئاً لم يعلمه، أو ينكره، أو يتوارد إلى ذهنه أنّ فيه خطأ، ثمّ يبدو له فيه أمر خفيّ لم يكن قد علمه، عندما ينظر إلى البيت ومقصد قائله فيبين له أنّه قد أخطأ في تفسيره، وذلك أنّه كان ينبغي أن يقول: (ما حفظُ الأشياء من عاداتها)، فيضيف المصدر إلى المفعول، فلا يُذكر الفاعل، ذلك لأنّ المعنى على أنّه ينفي الحفظ عن أنامله جملة، وأنّه يزعم أنّه لا يكون منها أصلاً، وإضافته الحفظ إلى ضميرها في قوله: (ما حفظها الأشياءَ) يقتضي أن يكون قد أثبت لها حفظاً** (٩٣).

وما نبّه إليه الجرجانيّ هو أنّ المصدر في الكلام (حفظها الأشياء) قد أُضيف إلى فاعله،

ولمّا كان مراد الشاعر ومقصده هو نفي الحفظ عن أنامله فهذا التعبير خاطيء لأنّه يثبت حفظاً واقعاً للأنامل، والمفروض أن يضيف المصدر إلى مفعوله لا إلى فاعله، (حفظُ الأشياءِ).

ويستدلّ الجرجانيّ على ما حصل في البيت الشعريّ بأمثلة من الكلام المماثل للحالة التي حدثت في البيت الشعري، من أمثلة قولك: (**ليس الخروج في مثل هذا الوقت من عادتي**)، **فأنت لا تستطيع أن تقول: (ليس خروجي في مثل هذا الوقت من عادتي)، وكذلك تقول: (ليس ذمّ الناس من شأني)، ولا تقول: (ليس ذمي الناس من شأني)، لأنّ ذلك يوجب إثبات الذمّ ووجوده منك. ولا يصحّ قياس المصدر في هذا على الفعل، أعني أنّه لا ينبغي أن يُظنّ أنّه كما يجوز أن يُقال: (ما من عادتها أن تحفظ الأشياء)، كذلك ينبغي أن يجوز: (ما من عادتها حفظها الأشياء)، ذاك أنّ إضافة المصدر إلى الفاعل يقتضي وجوده، وأنّه قد كان منه، يبيّن ذلك أنّك تقول: (أمرت زيداً بأن يخرج غداً)، ولا تقول: (أمرته بخروجه غداً)**[٩٤]، فهناك تباين واقع بين القولين، يوجب تباين القصد الواقع من كلٍّ منهما.

ومثله ممّا وقع فيه خطأ في تفسير المعنى؛ لأنّه لم يُعرف القصد الذي أراده قائل النصّ، قول الشاعر المتنبي:

ولا تــشــكُ إلـــى خــلــقٍ فــتُشمِتَهُ
شكوى الجريحِ إلى الغربانِ والرَّخَمِ [٩٥]

يعلّق الجرجانيّ على ما تضمّنه البيت الشعريّ من الإضافة الواقعة فيه، ويرى **أنّك إذا قلت: (لا تضجر ضجرَ زيدٍ) كنت قد جعلت زيداً يضجر ضرباً من الضجر، مثل أنْ تجعله يُفْرط فيه أو يُسرع إليه، هذا هو مُوجِب العُرْف. ثم إنْ لم تعتبر خصوص وصف، فلا أقلَّ من أن تجعل الضَّجر على الجملة من عادته، وأن تجعله قد كان منه. وإذا كان كذلك، اقتضى قوله: (شكوى الجريح إلى الغربانِ والرخَمِ). فيكون ها هنا (جريح) قد عُرف من حاله أنه يكون له (شكوى إلى الغربان والرخم)، وذلك مُحال،** وهذا الفهم هو الذي شاع بين منْ تعرّضوا لهذا البيت الشعريّ، ويصحّح الجرجانيّ لهم هذا الخطأ بأنّ **العبارة الصحيحة هي أن يُقال: (لا تشك إلى خلق)، فإنّكَ إنْ فعلتَ كان مثل ذلك مثل أن تُصَوِّرَ في وهمك أن بعيراً دَبِراً كشف عن جُرحهِ ثم شكاه إلى الغربان والرخم** [٩٦]، وشتّان بين أن يكون الشاعر هو الجريح، وبين أن يكون في ذهنه صورة الجريح كي يتجنّب شماتة الخلق قبل أن تقع.

٢- **الوقوع في غلط التأويل**[٩٧]:

ويقع هذا الإشكال عندما يتأوّل العلماء شيئاً وعند التدقيق يتضح أنّ الأمر على غير ما أراده قاصد الكلام، **ومن ذلك أنّك ترى من العلماء من قد تأوّل في الشيء تأويلاً وقضى فيه بأمر، فتعتقده اتباعاً له، ولا ترتاب أنّه على ما قضى وتأوّل قد وقع في الخطأ، وتبقى على ذلك**

الاعتقاد الزمان الطويل، ثمّ يلوح لك ما تعلم به أنّ الأمر على خلاف ما قدّر. ومثال ذلك أنّ أبا القاسم الآمدي، ذكر بيت البحتريّ:

فصاغَ ما صاغَ من تِبْرٍ ومن ورِقٍ

وحاكَ ما حاكَ من وشيٍ وديباجِ (٩٨)

فقد بيّن الآمدي المراد من البيت الشعريّ اعتماداً على المراد من ألفاظ البيت الشعريّ، فصوغ الغيث وحوكه للنبات لم يردا على سبيل الاستعارة، بل هو على الحقيقة، ولذلك لا يقال: (هو صائغ) ولا (كأنّه صائغ)، وكذلك لا يقال: (هو حائك) و(كأنّه حائك)، على أنّ لفظة (حائك) هي لفظة في غاية الركاكة والقبح، يماثل ذلك ورودها في بيت أبي تمّام:

إذا الغيث غادى نسجهُ خلتَ أنّه

حقبةٌ حرسٌ له وهو حائكُ(٩٩)

وقد ردّ الجرجانيّ تأويل الآمديّ السابق، ثمّ بيّن رأيه في بيت البحتريّ السابق من حيث **قوله: (فحاك ما حاك)، وأنّه حسنٌ مستعمل عند العرب، والسبب في هذا الذي قاله أنّه ذهب إلى أنّ غرض أبي تمّام أن يقصد (بخِلْتَ) إلى (الحوك)، وأنّه أراد أن يقول: (خلت الغيث حائكاً)، وذلك سهو منه، لأنّه لم يقصد (بخِلْتَ) إلى ذلك، وإنّما قصد أن يقول: إنّه يظهر في غداة يوم من حوك الغيث ونسجه بالذي ترى العيون من بدائع الأنوار وغرائب الأزهار، ما يتوهّم معه أنّ الغيث كان في فعل ذلك وفي نسجه وفي حوكه، حِقَباً من الدهر. فالخيلولة واقعة على كون زمان الحوك حقباً، لا على كون ما فعله الغيث حوكاً(١٠٠).**

وممّا أدخله الجرجانيّ في هذا الباب– وهو الغلط في التأويل– **ما حُكي عن الصاحب بن عبّاد من أنّه ذكر أنّ أستاذه أبا الفضل كان يختار من شعر ابن الرومي ويُنقّط عليه، وأنّه دفع إليه يوماً القصيدة التي أولّها: (أتحتَ ضلوعي جمرةٌ تتوقدُ)، وقال: تأمّلها فتأمّلتها، فكان قد ترك خير بيت فيها، وهو:**

بجهلٍ كجهلِ السيفِ والسيفُ منتضىً

وحِلمٍ كحلمِ السيفِ والسيفُ مُغمَدُ (١٠١)

فقلتُ: لمَ تركَ الأستاذ هذا البيت ؟ فقال: لعلّ القلم تجاوزه ؟، قال: ثمّ رآني بعد فترة فاعتذر عن تركه البيت بعذر كان شرّاً من تركه. وهو أنّه ترك هذا البيت لأنّه أعاد ذكر لفظة (السيف) أربع مرات. فبيّن له الصاحب أنّه لو لم يعد هذا اللفظ أربع مرات لفسد البيت. ويرى الجرجانيّ أنّ رأي الصاحب هو الأصوب، **والسبب في ذلك أنّك إذا حدّثت عن اسم مضاف، ثمّ أردت أن تذكر المضاف إليه، فإنّ البلاغة تقتضي أن تذكره باسمه الظاهر ولا تضمره. تفسير هذا أنّ الذي هو الحسن الجميل أن تقول: (جاءني غلامُ زيدٍ وزيدٌ)، ويقبح أن تقول: (جاءني غلام زيد وهو)(١٠٢)**، فالقاعدة البلاغيّة تقتضي أن يُذكر المضاف إليه، لا أن

يُضمر في الكلام، وهو ما غاب عمّن ترك هذا البيت لتوهّمه فساده.

٣- عدم القدرة على إجراء الموازنة والمفاضلة بين الأقوال:

يرى الجرجانيّ أنّه من دون معرفة القصد لا يمكن إجراء مفاضلة بين الأقوال؛ لأنّ المعاني- حينها- تكون مكشوفة وواضحة فتظهر أفضليّة كلام على آخر، وقد ناقش الجرجانيّ هذا الأمر في تعليقه على لفظة (السؤال) في قول الشاعر محمود الورّاق:

لا تحسَبَنَّ المَوْتَ مَوْتَ البِلَى

وإنما الموتُ سُؤالُ الرجــالْ (١٠٣)

فالسياق **لا يفيد: أنّ للسؤال ضدّاً ينافي الموت أو يضادّه على الحقيقة، وأنّ هذا القائل قصد بجعل السؤال موتاً نفي ذلك الضدّ، وأن يؤيّس من وجوده وحصوله،** وإنّما المراد منه بحسب رأي الجرجانيّ **أنّ في السؤال كراهة ومرارة مثل ما في الموت، وأنّ نفس الحرّ تنفر عنه كما تنفر نفوس الحيوان جملة من الموت، وتطلب الحياة ما أمكن في الخلاص منه،** فقد نفى الجرجانيّ القصد من (السؤال) مثلما يراه البعض، ثمّ طرح رأيه، مناقشاً مَنْ ذهب إلى هذا الرأي من أنّ **السؤال يكسب الذلّ وينفي العزّ، وأنّ الذليل كالميت لفقد القدرة والتصرّف، فصار كتسميتم خمول الذكر موتاً، والذكر بعد الموت حياة، والجرجانيّ يرى أنّهم لم يقصدوا هذا المعنى في السؤال، وإنّما أرادوا الكراهة، ولذلك قال بعد البيت الذي كتبه:**

كلاهما موتٌ، ولكنّ ذا

أشدّ من ذاكَ لذُلّ السؤال (١٠٤).

ويقارن الجرجانيّ بين قصد الشاعر في البيت السابق القائم على التعبير عن ذلّ السؤال بأنّه موت، وبين أبيات أخرى ورد فيها لفظ الموت دالاً على أمور أخرى عند شعراء آخرين، من حيث إنّه **يُكْرَه ويَصْعُب على النفس تقبّله، ولا يستسلم له العاقل إلاّ بعدَ أن تُعْوِزَه الحِيَلُ فإنه يُحْمل هذا المَحْمَل وينقاد لهذا التأويل، أترى المتنبي في قوله:**

وقــد مــتُّ أمسِ بها موتةً

ولا يشتهي الموتَ منْ ذاقهُ (١٠٥)

فأراد شيئاً غير أنّه لقيَ شدّة، فالشاعر قصد شيئاً آخر سبّب له الشدّة والضيق وليس أنّه مرّ بتجربة السؤال وذلّه.

أمّا ما ورد عن البعض من التعبير عن خمول الذكر بالموت، فيرى الجرجانيّ أنّ الوجه في هذا التشبيه يعود إلى أنّ **الخامل لمّا لم يُذكَر ولم يَبِنْ منه ما يُتحدَّث به، صار كالميت الذي لا يكون منه قولٌ، بل ولا فعل يدلُّ على وجوده فليس دخوله فيه ذلك الدخولَ، وذلك أن الجهل يُنافي العلم ويضادُّه كما لا يخفى، والعلم إذا وُجد فَقَدْ وُجدت الحياةُ حَتْمَاً واجباً، وليس كذلك خمولُ الذكر والذكرُ، لأنه ليس إذا وُجد الذكرُ فقد وُجدت الحياة، لأنّك تُحدِّث عن الميت**

بأفعاله التي كانت منه في حال الحياة، فيَتَصَوَّر الذكرُ ولا حياة على الحقيقة، ولا يُتَصَوَّر العلم ولا حياة على الحقيقة. وهكذا القول في الطرف الآخر، وهو تسميةُ مَنْ لا يَعلم ميّتاً، وذلك أنّ الموت ها هنا عبارة عن عَدَم العلم وانتفائه، وعدم العلم على الإطلاق، حتى لا يوجد منه شيء أصلاً، وحتى لا يصحّ وجوده، يقتضي وجود الموت على الحقيقة ولا يمكن أن يقال إنّ خمولَ الذكر يوجب الموت على الحقيقة. فأنت إذن في هذا تُنزّل الوجود منزلةَ العدم على وجهٍ لا ينصرف إلى الحقيقة ولا يصير إليها، وإنما يُمثَّل ويُخيَّل(١٠٦). فالمفاضلة بين الأبيات– من وجهة نظر الجرجانيّ– ينبغي أن تتمّ بعد الوقوف على مقاصد المتكلّم، فاللفظة واحدة – مثلما لاحظنا في الأبيات السابقة– ولكنّ المعنى تعدّد واختلف بحسب سياق الكلام.

٤– عدم التعرّف على صحيح الكلام من سقيمه:

إنّ الوقوف على معاني الكلام هو الوسيلة الكاشفة عن القصد الذي أراده المتكلّم، وبالوقوف على القصد يمكننا أن نتبيّن صحيح الكلام من سقيمه؛ لأنّ المعنى سيكون واضحاً بيّناً للعيان، مثال ذلك ما أورده الجرجانيّ من قول النمريّ في الحماسة:

لنا إبـــلٌ لـــــم تَـــهُن ربَّها
كرامتُها، والفتى ذاهبُ (١٠٧)

إذ رأى النمريّ في تعليقه على هذا البيت أنّ الشخص الممدوح –الذي وصفه الشاعر– لم يكرم الأبل فيبقيها على الحياة من دون نحر ها لضيوفه، وإنّما لم يمنحها هذه الكرامة كي لا تهينه أمام أقرانه، وهو يماثل قول العرب: (لم تبذُلْني صيانةُ مالي)، أي لم أصنه فأبتَذِل، لا أنّه أكرمها فلم يهنه ذلك . واستدلّ النمري على قول مماثل لما ذهب إليه وهو قول النابغة، إذ قال:

يـــحفّه جانـــباً يـــــنقٍ ويتـــبـــعهُ
مثلُ الزجاجةِ، لم تُكحل من الرمدِ(١٠٨)

مقدّراً الكلام: أي لم ترمد فتُكحل منه.

وقد علّق الجرجاني على رأي النمري في البيت السابق بأنّ قصد الشاعر من قوله لم يكن متوافقاً مع ما ذكره، والأولى **أن يكون المعنى: لم تمنعنا كرامتها أن ننحرها للأضياف ونسخو بها،** والسبب في الذهاب الى هذا المعنى وترجيحه على قول النمري هو أنّ النمريّ **نظر الى ما جرت به عادة العرب من أن يُقال في وصف الانسان بالجود والكرم: (إنّه لا خطر للمال عنده)، وذلك وإن كان معروفاً من كلام الناس، فإنّهم يقولونه على معنى أنّه كأنّه من حيث الحمد والذكر الجميل، لا يكون النفيس من المال عنده نفيساً، وأنّه يبذلُهُ بذل الشيء الذي لا يكون له قيمة. وإنّهم ليخرجون لطلب المبالغة في ذلك إلى أن يزعموا أنّه يبغض المال ويريد هلاكه،** وهذه المعاني لو أخذت على

الظاهر– من وجهة نظر الجرجانيّ– لما استحقّ اصحابها الحمد والثناء؛ وذلك أنّهم بذلوا شيئاً لا يعلمون قيمته، أو يستقلّون قيمته، فهم لا يستحقون الحمد على بذلهم، وذلك لجهالتهم بقيمة ما يملكونه، **ولو كان لا يكون النفيس من المال نفيساً عند جواد، لكان قولهم: (إنّه يشتري الحمد بالغلاء) محالاً، لأنّه لا يكون المشتري الشيء غالياً حتّى يبذل فيه من المال ما يكون له خطر عظيم عنده** (١٠٩)، فتوجيه الجرجانيّ للبيت الشعريّ هو الكاشف عن جماليّته، وأنّ الكلام كانت فيه أسراراً كشفها المعنى فبيّن الصورة الأقرب الى قصد الشاعر والأكثر وضوحاً وتأثيراً.

٥– لا يمكن معرفة طبقات المحسنين:

يرى الجرجانيّ أنّ انعدام معرفة القصد لا تمكّن المتلقّي من الوقوف على طبقات المحسنين من الشعراء أو الكتّاب، فمعرفة القصد تعدّ شرطاً ضرورياً عند الجرجانيّ لتحقّق هذا الأمر، ونتبيّن موقفه هذا من خلال مفاضلته بين قولين شعريّين وضّح دلالة القصد فيهما فكان ذلك سبباً للمفاضلة بينهما، القول الأوّل هو قول الشاعر حاتم الطائيّ:

وحتّى حسبتُ الليلَ والصبحَ إذ بدا

حصانين مُختالين جَوناً وأشقرا (١١٠)

والثاني هو قول الشاعر بشّار:

كأنّ مثارَ النقعِ فوقَ رؤوسنا

وأسيافنا ليل تهاوى كواكبه (١١١)

فرأى الجرجانيّ أنّ ظاهر ألفاظ البيت الأوّل تشير إلى أنّ التشبيه الواقع بين الطرفين (المشبّه والمشبّه به) كأنّه من جنس التشبيه المفرّق، ولكنّه في حقيقة الأمر ليس من هذا النوع، وإنّما هو من نوع الجمع بين شيئين في عقْد التشبيه، هذا الجمع هو الذي أعطى خصوصيّة للتشبيه فصار بموجبه حسناً ولكنّه لا يصل إلى مرتبة التشبيه الواقع في قول بشّار:

كأنّ مثارَ النقعِ فوقَ رؤوسنا

وأسيافَنا ليلٌ تَهَاوى كواكبُه

لأنّ المشبّه به في هذا البيت هو هيئة حاصلة من امتزاج أكثر من صورة، وكذا في قول الشاعر:

والصبحُ مثل غرةٍ في أدهم (١١٢)

فكان لهما الأفضليّة على سابقهما من وجهة نظره(١١٣).

ويماثل ما ذكره الجرجانيّ من صفة الجمع بين شيئين في المشبّه به قول المتنبّي:

دون التعانُقِ ناحلينِ كشكلتيّ

نَصْبٍ أدَقَّهُما وضمَّ الشاكلُ (١١٤)

فهو – من وجهة نظر الجرجانيّ– **لا يكون كقول بكر بن النطّاح الحنفي:**

إنّي رأيتُكَ في نومي تُعانِقُني

كما تُعانِقُ لامُ الكاتبِ الألِفَا(١١٥)

لأنّ البيت الثاني قد أدَّى إليك شكلاً مخصوصاً لا يُتصوَّر في كلّ واحد من المذكورين على الانفراد بوجه، وصُورةً لا تكون مع التفريق،

وأمّا بيت المتنبي فأراك الشيئين في مكان واحد وشدّد في القُرب بينهما، وذاك أنّه لم يعرض لهيئة العِناقِ ومخالفتها صورة الافتراق، وإنّما عَمد إلى المبالغة في فرط النُّحول، واقتصر من بيان حال المُعانقة على ذكر الضَّمِّ مطلقاً، والبيت الأوّل لم يُعْنَ بالحديث عن الدقّة والنحول، وإنّما عُني بأمر الهيئة التي تحصل في العناق خاصّةً، من انعطاف أحد الشكلين على صاحبه، والتفاف الحبيب بمُحِبّه، كما في قول البحتري:

ولـــم أنـــسَ لـيلتـنا فـــــي العنا

قِ لَفَّ الصِّبا بقضيبٍ قضيبا (١١٦).

ففي كلّ بيت كان التشبيه يعبّر عن صورة موحّدة في الطرفين ولكنّها تختلف من حيث الجزئيّات، وعند تحديد أفضليّة بيت على آخر فإنّ الجرجانيّ له رأيه في الأمر، إذ يرى أن البيت الثاني قد أصاب فيه الشاعر **أحسن إصابة؛ لأنّ معنى خَطَّيّ اللام والألف في (لا) ترى رأسيهما في جهتين على جهة الانفصال، وتراهما قد تماسًّا من الوسط، وهذه هيئة المعتنقين على الأمر بالمعروف، فأمّا قصد المتنبي فليس بصفة عِناق على الحقيقة، وإنما هو تضامٌّ وتلاصقٌ، وهو بنحو قوله:**

ضممتُهُ ضمَّةً عدْنا بها جَسداً

فلو رأتْنا عُيونٌ ما خَشِينَاها(١١٧)

فقصده من الكلام شدّة الالتصاق، من غير تعريج على هيئة الاعتناق، ومن هنا كانت الأفضليّة للمتنبي (١١٨)؛ لأنّه أبدع في إظهار صورة متكاملة اشترك فيها أكثر من فنّ بلاغيّ، وظّفت جميعها لخدمة القصد فكان ذلك الأمر حاسماً لقضيّة أفضليّته.

- الخاتمة والنتائج:

بعد أن انتهينا من هذه السياحة الماتعة في التراث البلاغيّ العربيّ كانت لنا جملة من النتائج التي تمخّض عنها البحث، نجملها بما يأتي:

- كانت للجرجانيّ رؤيته الخاصّة بالمقاصد: مفهومها، ومكوّناتها، وآليّتها، وأنواعها، وسبل الوصول إليها، وليس من المعقول ألا يكون الجرجانيّ قاصداً سوى إيراد اللفظ اعتباطاً في نصوصه، وإنّما كان واعياً بما فيه الكفاية وقاصداً ليؤسّس نظريّة متكاملة يمهّد من خلالها لأصول علم البلاغة في التراث العربيّ والقائمة بمجملها على علم المقاصد.

- لم يلقَ مفهوم المقاصد الذي طرحه الجرجانيّ اهتماماً كافياً لدى الدارسين الذين جاءوا بعده، ربّما لأنّهم لم يدركوا أهمية هذا المفهوم أمام مفهوم النظم الذي انشغلوا به انشغالاً كبيراً، ولم يدركون أنّ الجرجانيّ كان يكتب في المقاصد ليحقّق منطلقاً دينيّاً وظّفه في الدرس اللغويّ عامّة، والدرس البلاغيّ خاصّة.

- من خلال استقراء التطبيقات التي ربطها الجرجانيّ بالمقاصد نجد أنّ منظومة المقاصد

تشكّل مفهوماً قابلاً للتطبيق على كلّ مفاصل الموضوعات البلاغيّة التي استقرّت عليها علوم البلاغة العربيّة الثلاثة لاحقاً.

– موضوع المقاصد في التراث البلاغيّ العربيّ يشكّل موضوعاً بكراً ينبغي تنميته ليُدرس عند البلاغيّين عامّة؛ لتتوضّح– اعتماداً على ما أسّسناه في الدرس البلاغيّ الجرجانيّ– أركانه العامّة، ورؤيته الكليّة الفاعلة.

من كلّ ما سبق فإنّنا نتوجّه بدعوة الدارسين في مجال التراث البلاغيّ لاستكمال الرؤيّة المقاصديّة في الدرس البلاغيّ بأكمله انطلاقاً من الأسس التي وضعها الجرجانيّ، ليتثبّت هذا المفهوم بدقّة، ويتوضّح جهد الباحثين فيه، وليأخذ اهتمامه الكافي في مجاله، فنخرج بدراسات جادّة في هذا المجال إنطلاقاً من التراث بدلاً من السعي وراء التقليد وإعادة الاستنساخ لأفكار السابقين – مثلما فعل دارسوا التداوليّة– وهي السمة التي وسمت أغلب المؤلّفات في الدرس البلاغيّ.

هوامش البحث:

١) تتكوّن منظومة التأسيس الفكريّ لعلم البلاغة العربيّة من أقسام عدّة: أصول، وقواعد أو قوانين، أمّا الأصول فهي الروافد والأسس التي وردت عند العلماء الأوائل من دون تقعيد لها جرياً على الانطباع والفطرة، وأمّا القواعد فهي: الضوابط التي حدّدت المادّة البلاغيّة ونظّمتها في مقاييس ثابتة، فهي صورة البحث البلاغي المنظّم البعيد عن الانطباع والانفعال العاطفي اعتماداً على المقاييس العقليّة (ينظر على سبيل المثال: عبد القاهر الجرجانيّ، بلاغته ونقده، د. أحمد مطلوب: ٢٠١– ٢٠٤، والتفكير البلاغيّ عند العرب، أسسه وتطوّره إلى القرن السادس (مشروع قراءة)، حمّادي صمّود: ١٣، ١٤، ٤٤، والبلاغة العربيّة، أصولها وامتداداتها، د. محمد العمري: ٣٩).

٢) عبد القاهر الجرجانيّ: عالم لغويّ ونحويّ ومتكلّم، رفد المكتبة العربيّة بالكثير من المؤلّفات في اختصاصات لغويّة متعدّدة، ويعتبره الكثير من الدارسين المؤسّس لعلم البلاغة العربيّة؛ إذ يعدّ من أوائل المؤصّلين لقواعدها نظريّاً وتطبيقيّاً، وقد ركّزنا في البحث على مؤلّفاته البلاغيّة: (أسرار البلاغة)، و(دلائل الإعجاز) بوصفهما كتابين مؤسّسين لقواعد البلاغة العربيّة، ومن هنا جاءت رؤيتنا للمنظومة التأسيسيّة لعلم البلاغة.

٣) تقوم فكرة هذه النظريّة على أنّ المصلحة الانسانيّة هي أساس التشريع الالهيّ، وأنّ كلّ حكم شرعيّ يكتسب معناه وحقيقته من المقصد والمصلحة التي يحقّقها، فمقاصد الشريعة كلّها رحمة ومصلحة للعباد، وإذا ما وجدنا شيئاً منافياً لما ذُكر فعلينا أن نتيقّن أنّه إمّا روي على غير جهته، أو أنّنا وضعناه في غير موضعه فأعطى صورة مشوّهة سبّبت سوء الفهم للنصوص الشرعيّة (ينظر على سبيل المثال: مقاصد الشريعة الاسلاميّة، محمد بن عاشور: ١٩٧، ومقاصد الشريعة الاسلاميّة ومكارمها، علال الفاسي: ٧، ٨، ومدخل إلى مقاصد الشريعة، د. أحمد الريسوني: ٢٩).

٤) ينظر على سبيل المثال: الخطاب التداولي في الموروث البلاغيّ العربيّ من القرن الثالث الهجريّ الى القرن السابع الهجريّ، أطروحة دكتوراه، (٢٠١١): ٢١٥، ٢٢٣، ٢٣٦، والتداوليّة عند العلماء العرب، دراسة تداوليّة لظاهرة الأفعال الكلاميّة في التراث اللساني العربي، مسعود صحراوي، ص١٠، ٢١٦، وقضايا التداوليّة في كتاب دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجانيّ، ثقبايث حامدة، رسالة ماجستير (٢٠١٢)، ٢٥، ٥٣ وما بعدها، وتجليّات مفاهيم التداوليّة في التراث العربيّ، عبد الرحمن بشلاغم، رسالة ماجستير (٢٠١٣): ٥٢ وما بعدها، والمقصديّة في الخطاب السردي المعاصر، نعار محمد، أطروحة دكتوراه، (٢٠١٣): ص٦، ٢٦ وما بعدها، و المقصديّة عند عبد القاهر الجرجانيّ، دراسة تداوليّة: فتيحة سوفلي، رسالة ماجستير، (٢٠١٥): ص٢٦، ٧٨ وما بعدها، والقصديّة في الموروث اللساني العربي (دراسة في الأسس النظريّة والاجرائيّة للبلاغة العربيّة)، أطروحة دكتوراه، ٢٠١٥: ١٩٢ وما بعدها، والقصد والتأويل في كتابات عبد القاهر الجرجانيّ، نماذج متفرّقة: امباركة مصطفاوي، وزبيدة قابوسة، رسالة ماجستير، (٢٠١٦): ٤٢، ٦٠ وما بعدها.

والملاحظ في هذه الدراسات جميعاً أنّها ركّزت على جانبين:

– الأوّل: الربط بين التراث العربيّ والنظريّات اللسانيّة الحديثة من خلال إحداث اسقاطات للدرس التداوليّ على هذا التراث ومن ضمنه تراث عبد القاهر الجرجانيّ.

– الثاني: دراسة المقصديّة التداوليّة في ضوء نظريّة النظم فقط من دون النظر إليها نظرة شموليّة، فقد درسوا القصد وصلته بتعليق الكلم من خلال مفهوم النظم وفعل

التخاطب عند عبد القاهر الجرجانيّ من دون النظر إلى متعلّقات الكلام الأخرى.

وقد أخذنا هذين الجانبين بنظر الاعتبار عند كتابة البحث، فانطلقنا من منظومة التأليف ذاتها عند الجرجانيّ من دون إحداث اسقاطات خارجيّة عليه،

٥) انسحبت المرتكزات المقاصديّة الفقهيّة إلى علم البلاغة بعد أن مرّت بعلم النحو الذي يشكّل أساساً لا غنى عنه في الدرس البلاغيّ؛ إذ أنّنا نرى أنّ عبد القاهر الجرجانيّ كان يؤسّس للطائف بلاغيّة قائمة على النحو، ليس من خلال علم المعاني فقط وإنّما من خلال علوم البلاغة الثلاث: (المعاني والبيان والبديع) من خلال فكرة (القصد) التي جرّت أذيالها إلى موضوعات هذه العلوم جميعاً ومن قبلها موضوعات علم النحو أيضاً، وقد توضّحت هذه الفكرة لنا من خلال استقراء لفظة (قصد) ومشتقاتها في مؤلّفاته النحويّة فوجدنا أنّه في كتابه (المقتصد في شرح الايضاح) وحده وردت (٢٥٨) مائتان وثمان وخمسون مرّة، ومفهومها يتقارب مع مفهومها في كتابيه الأسرار والدلائل، إذ وردت في الأوّل: ١٧٨مرّة، وفي الثاني: ١٣١ مرّة.

٦) وُصِف عبد القاهر الجرجانيّ بأنّه من كبار أئمّة العربيّة واللغة (ينظر: فوات الوفيات: ١/ ٦١٢، نزهة الألبا: ٤٣٤، والنجوم الزاهرة: ٥/ ١٠٨، وبغية الوعاة: ٣١١. وذكر محقّق كتاب (أسرار البلاغة) محمود محمد شاكر أنّ عبد القاهر الجرجانيّ أسّس قواعد النظر في علم بلاغة الألسنة عامّة، وبلاغة اللسان العربيّ خاصّة (ينظر: أسرار البلاغة، مقدّمة التحقيق: ٣)، ومن وجهة نظرنا فإنّه كان يؤسّس للغة عامّة وليس لعلم البلاغة وحده ، فالبلاغة تشكّل جزءاً من منظومته اللغويّة المتكاملة.

٧) الاستحسان لغة: هو عدّ الشيء واعتقاده حسناً، واصطلاحاً، هو اسم لدليل من الادلّة الأربعة في الفقه، يعارض القياس الجليّ، ويُعمل به إذا كان أقوى منه (ينظر: كتاب التعريفات، علي بن محمد الجرجاني: ١٥).

٨) المصالح المرسلة: هي ما لا يشهد لها أصل من التشريع لا بالاعتبار ولا بالإلغاء (ينظر: معجم المصطلحات والألفاظ الفقهيّة، د. محمود عبد الرحمن عبد المنعم: ٣/ ٢٩٧).

٩) ينظر فيما استعرضناه: مقاصد الشريعة الاسلاميّة: ٢٨، ومقاصد الشريعة الاسلاميّة ومكارمها: ٧.

١٠) ينظر: علاقة مقاصد الشريعة بأصول الفقه، د. عبد الله بن بيه: ٤٧– ٤٩.

١١) ينظر: الموافقات، الشاطبي: ٢/ ٢، والأحكام، الآمدي: ٣/ ٢٧١، والاجتهاد المقاصدي، الخادمي: ١/ ٤٨– ٥١، ونظرية المقاصد عند الامام الشاطبيّ، د. أحمد الريسوني: ١٩، ٢١،

١٢) ينظر: الأحكام: ٣/ ٢٧٢، ونظريّة المقاصد عند الامام الشاطبي: ٢١، ٢٢.

١٣) ينظر: نظريّة المقاصد عند الامام الشاطبي: ٤٠، ٤١.

١٤) كان عبد القاهر الجرجانيّ شافعيّ المذهب أشعريّ الأصول من علماء الكلام(ينظر على سبيل المثال: فوات الوفيّات: ١/ ٦١٣، بغية الوعاة: ٢/ ١٠٦).

١٥) تنظر مادّة (ق ص د) في: معجم مقاييس اللغة، ابن فارس: ٥/ ٩٥، ٩٦، وتاج العروس، الزبيدي: ٢/ ٤٦٦، ٤٦٧، والقاموس المحيط، الفيروزآبادي: ١/ ٣٢٧، والمصباح المنير، الفيومي: ٢/ ٥٠٤، ولسان العرب، ابن منظور: ٥/ ٣٦٤٢.

١٦) ينظر: الفروق في اللغة، أبو هلال العسكريّ: ١١٩– ١٢٠، ودلائل الإعجاز: ٢٣٤، ويمكن أن نستدلّ على الفرق بين المصطلحين من خلال موقف الجرجانيّ من العطف الواقع بين الجمل في النصّ

القرآنيّ: ﴿ وإذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنّا وإذا خلوا الى شياطينهم قالوا إنّا معكم إنّما نحن مستهزؤون الله يستهزيء بهم﴾، وتعليقه على أنّ حدث الاستهزاء وقع منهم بعد إرادتهم له، وهم كانوا قاصدين له قصداً قلبيّاً تحقّق لاحقاً ليصبح قصداً واقعيّاً فكان الجزاء العقوبة على هذا الفعل (ينظر أيضاً: دلائل الإعجاز: ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠).

١٧) ينظر: الفروق في اللغة: ٢٥.

١٨) ينظر: دلائل الإعجاز: ٦٤.

١٩) ينظر: المصدر السابق: ١٠٢، ١٢٧، ١٣٧، ١٣٨، ١٤٤، ١٤٥، ٣٦٧.

٢٠) ينظر: المصدر نفسه: ٢٨، ٤٢، ٧١، ٨٢، ٨٣، ١٠٠.

٢١) ينظر: الفروق في اللغة: ٢٦.

٢٢) ينظر: دلائل الإعجاز: ٤٣، ٥١، ٢٥٠، ٢٨٠، ٢٨٥، وأسرار البلاغة: ٢٢٠، ٣٢٢، ومعجم المصطلحات البلاغيّة وتطوّرها، د. أحمد مطلوب: ٣/ ٢٩٦.

٢٣) ينظر: الفروق في اللغة: ٦٥.

٢٤) ينظر: الفروق في اللغة: ٦٤، ٦٥، وينظر: دلائل الإعجاز: ٢٩، ٣٠، ٤١، ٦٥، ٧٠،٦٠، ٧٢، ٧٨، ٨٠.

٢٥) الذي يلاحظ فيما يخصّ العلّة عند الجرجانيّ أنّها متغيّرة بحسب علوم العربيّة، فتارة تكون العلّة صرفيّة، وتارة نحويّة، وأخرى بلاغيّة، هذا التغيّر وعدم الثبوت يعني أنّ الجرجانيّ لم يكن يكتب في علم البلاغة خاصّة وإنّما كان يكتب في علم العربيّة بمجمله.

٢٦) ينظر: دلائل الإعجاز: ٦٥، ٧٠، ٨٠، ٨٥، ١٠٨، ١١٠، ١١١، ١٣٠، ١٣٢، ١٣٥، ١٣٨، ١٥٢، ١٥٣.

٢٧) ينظر: المصدر نفسه: ٤١٢، ٤١٣، وينظر: أسرار البلاغة: ٣٩٨.

٢٨) يُطلق يحيى بن حمزة العلويّ (ت٧٤٩هـ) تسمية (فنون المقاصد) على علوم البلاغة تأسيّاً بالجرجانيّ (ينظر: الطراز: ١/ ٧، ٨ ،والايجاز: ١١١، ١١٢).

٢٩) ينظر: البيان والتبيين: ١/ ١١٥، وقد نقل الجاحظ هذا الرأي عن ابن المقفّع وتبنّاه.

٣٠) ينظر: دلائل الإعجاز: ٢٦٧، وينظر: ٥١.

٣١) المصدر السابق: ٥٢، ٢٦٧، ٢٦٨،

٣٢) ينظر: المصدر السابق: ٥٣٠، وينظر: ٤١٢، ٥٤٥، ٦٢٦.

٣٣) ينظر: دلائل الإعجاز: ٥٤٣، وينظر: ١٠، ٤٣، ٥٢، ٥٤، ٤١٩، ٥٢٨، ٥٤٥، ٥٦١، وأسرار البلاغة: ٥.

٣٤) ينظر: دلائل الإعجاز: ٧، ٤٩، ٥١، ١٧٤، ٢٠٩، ٢٢٢، ٢٠٩، ٢٥٠، ٢٦٦، ٤١٧، ٥٢٧، ٥٤١، ٥٦١، وينظر: أسرار البلاغة: ٢٩٤، ٤٠٨، ٤١٠، والجرجانيّ في موقفه من القائلين لهذا القول يردّ على الجاحظ ومن تابعه في توجههم القائم على موقفهم من المتكلّم على وفق مذهب الاعتزال الذي كانوا يتبعونه، أمّا الجرجانيّ فكان منطلقه من ذلك مذهبه الأشعريّ (ينظر على سبيل المثال: منطق الكلام، من المنطق الجدلي الفلسفي الى المنطق الحجاجي الأصولي، حمو النقاري: ١٣٨، ١٣٩).

٣٥) ينظر: دلائل الإعجاز: ٥١، ٢، ٤، ٤١٧، ٥٢٧، ٥٣٠، ٥٦١، ٥٦٢.

٣٦) ينظر: دلائل الإعجاز: ٨، ٥٥، ٨١، ٤٤٥، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٣٩.

٣٧) يرى الجرجانيّ أنّ قواعد النحو ((حقائق لا تتبدّل ولا يختلف بها الحال))(دلائل الاعجاز: ٨)، وبذا فهي قوانين محفوظة لا يختلّ ترتيبها بحسب ما قصده

المنشيء، ومن خلال هذه الرتب المحفوظة يمكن الوقوف على ما خفي من الكلام عند حصول الحذف أو الاضمار؛ وذلك من خلال الرجوع إلى المعنى القائم في النفس (ينظر: دلائل الإعجاز: ٧- ٩، وأسرار البلاغة: ٥، ٤٠٨).

٣٨) ينظر: دلائل الإعجاز: ٨١، ٨٢، ٤٨٨، ٥٢٥، ٥٢٧، وينظر: أسرار البلاغة: ٥.

٣٩) ينظر: دلائل الإعجاز: ٨٤، وينظر: ٨، ٢٨، ٣١، ٨٢، ٨٣، ٢١٣، ٤١٢، ٥٤٣، ٥٤٧، ٦٢٦.

٤٠) (علم البيان) لا يقصد به الجرجاني القسيم الثاني لعلوم البلاغة، وإنّما -هو- عنده الوجوه من المعاني التي تزيد عن أصل الكلام المتحقّق من تعلّق الكلام بعضه ببعض (قانون الرتب المحفوظة)، فهي وجوه متبدّلة (قانون الرتب غير المحفوظة) يختلف بها الحال بحسب مقام الكلام وسياقه (ينظر: دلائل الإعجاز: ٩، ١٠).

٤١) ينظر: دلائل الإعجاز: ٥٢٧، ٥٤١، ٥٤٣، ٥٤٥.

٤٢) من خلال استقراء الكتب الخاصّة بالحديث عن المقاصد الفقهيّة وجدنا أنّ الأصوليّين قسّموا المقاصد على وفق اعتبارات مختلفة، فباعتبار محلّ صدور المقاصد تنقسم على: مقاصد الشارع ، ومقاصد المكلَّف، وباعتبار وقتها وزمن حصولها تنقسم على: مقاصد أخرويّة، ودنيويّة، وباعتبار تعلّقها بعموم التشريع وخصوصه تنقسم على: مقاصد عامّة، وخاصّة، وجزئيّة، وباعتبار تعلّقها بالأمّة تنقسم على: مقاصد كليّة، وأغلبيّة، وفرديّة، وباعتبار أصليّتها وتبعيّتها تنقسم على: مقاصد أصليّة، وتبعيّة، وباعتبار الحاجة إليها وتأثيرها تنقسم على: مقاصد ضروريّات، وحاجيّات، وتحسينات، وباعتبار تعلّقها بعموم التشريع وخصوصه تنقسم إلى: مقاصد عامّة، وخاصّة، وجزئيّة (ينظر: الموافقات: ٢/ ٦٤- ١٠٧، والأحكام، الآمدي: ٣/ ٢٧٢، والاجتهاد المقاصدي: ١/ ٥٣- ٥٥، ونظرية المقاصد عند الامام الشاطبيّ: ٥٩، ٦٠)، وعند مراجعة النصوص الخاصّة بالمقاصد في كتابيّ الجرجاني وجدنا أنّه يتناغم مع بعض تقسيمات الفقهاء للمقاصد، فاعتمدنا التقسيم الأوليّ الذي تناغم فيه معهم، وبنينا عليه ما وجدناه من أنواع للمقاصد في بقيّة نصوص كتابيه.

٤٣) ينظر: دلائل الإعجاز: ٤١٦، ٤١٧، وأسرار البلاغة: ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠.

٤٤) ينظر: أسرار البلاغة: ٢٤٣.

٤٥) ينظر: معجم شواهد العربيّة، عبد السلام محمد هارون: ٣٢٧.

٤٦) ينظر: أسرار البلاغة: ١٩٣.

٤٧) ينظر: ديوان الشمّاخ بن ضرار الذبياني: ٣٣٦، ومعجم شواهد العربيّة: ٥٢٩.

٤٨) ينظر: أسرار البلاغة: ١٠٤، ٣٢٥، ٣٣٨، ٣٥٨، ٣٦١، ودلائل الإعجاز: ٢٨٦، ٢٨٧.

٤٩) ينظر: ديوان البحتري، تحقيق وشرح وتعليق: حسن كامل الصيرفي: ٤/ ٢٢٦٩.

٥٠) ينظر: دلائل الإعجاز: ٢٤٤، ٢٥٩.

٥١) ينظر: عيار الشعر، ابن طباطبا: ٢٥.

٥٢) ينظر: أسرار البلاغة: ١٥٧، ١٥٨.

٥٣) ينظر: المصدر السابق: ١٨٠.

٥٤) ينظر: ديوان البحتريّ: ٣/ ١٥٤٦.

٥٥) ينظر: أسرار البلاغة: ٣٠٤، وينظر أيضاً: ١٨٤، ١٩٢، ١٩٥، ٢٨٣، ٢٩١، ودلائل الإعجاز: ١٥٤، ١٥٥، ١٧٩، ١٨١، ١٩٥.

٥٦) ينظر: دلائل الإعجاز: ٦٦، وينظر: ٧١، وأسرار البلاغة: ٣٢٢، ٣٢٧.

٥٧) الاستعارة عند الجرجاني نوعان: ثابتة في الاستعمال وشائعة، وغير ثابتة (ينظر: دلائل الاعجاز: ٦٧، ٦٨).

٥٨) ينظر: دلائل الإعجاز: ٦٧، ٦٨، وأسرار البلاغة: ٣٢٢.

٥٩) ينظر: ديوان عبيد الله بن قيس الرقيّات، تحقيق وشرح: د. محمد يوسف نجم: ١٩٩.

٦٠) ينظر: دلائل الإعجاز: ٣٣١، ٣٣٢، وينظر: أسرار البلاغة: ٩٢، ٩٤، ٣٠٩، ٣١٧، ٣١٨.

٦١) ينظر: شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامريّ، تحقيق: د. إحسان عبّاس: ٣١٥.

٦٢) ينظر: دلائل الإعجاز: ٦٧، وينظر: ٦٨،

٦٣) ينظر: المصدر السابق: ١٨، ١٩.

٦٤) ينظر: ديوان امريء القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم: ٤٠٠.

٦٥) ينظر: أسرار البلاغة: ١٦٣، ١٦٤، وينظر: ١٠٣.

٦٦) ينظر: دلائل الإعجاز: ١٦١، ١٦٢.

٦٧) ينظر: ديوان البحتريّ: ١/ ٥٤٢.

٦٨) ينظر: دلائل الإعجاز: ١٦٢، وينظر: ١٥٧، ١٧٢، ١٨٠، ١٨٤، ٢٨٧، ٢٩٠، وأسرار البلاغة: ٨٨.

٦٩) ينظر: دلائل الإعجاز: ٣١٥، وينظر: ٢٧١، ٢٧٢.

٧٠) ينظر: ديوان شعر بشّار بن برد، جمع وتحقيق: السيّد بدر الدين العلويّ: ١٢١.

٧١) ينظر: معجم شواهد العربيّة: ٥٦٣.

٧٢) ينظر: دلائل الإعجاز: ٣١٦، وينظر: ٢٧٣.

٧٣) ينظر: المصدر السابق: ٣١٧، وينظر: ١٣٨، ١٥٤، ١٥٥.

٧٤) ينظر: معجم شواهد العربيّة: ٣٢٤.

٧٥) ينظر: أسرار البلاغة: ٣٩.

٧٦) ينظر: ديوان أوس بن حجر، تحقيق وشرح: د. محمد يوسف نجم: ٥٥.

٧٧) ينظر: ديوان الهذليّين، محمد أبو الوفا: ٨١.

٧٨) ينظر: أسرار البلاغة: ٣٧، ٣٩، ٤٠، ودلائل الإعجاز: ١٦٧.

٧٩) ينظر: أسرار البلاغة: ٧١.

٨٠) ينظر: ديوان شعر بشّار بن برد: ٤٦.

٨١) ينظر: دلائل الإعجاز: ٤١٢، وينظر: ٤٠٥.

٨٢) ينظر: المصدر السابق: ٤١٤.

٨٣) ينظر: ديوان أبي الطيّب المتنبي بشرح أبي البقاء العكبريّ: ٣/ ١٤٥.

٨٤) ينظر: دلائل الإعجاز: ١٠٢، ١٠٣، وأسرار البلاغة: ٧١.

٨٥) ينظر: ديوان الفرزدق، تحقيق: علي فاعور: ٦٥٤.

٨٦) ينظر: دلائل الإعجاز: ٥٤٤– ٥٤٥.

٨٧) ينظر: المصدر السابق: ٥٣٥، وينظر: ٥٣٤، ٥٣٥.

٨٨) ينظر: ديوان القطاميّ: ٨١.

٨٩) ينظر: دلائل الإعجاز: ٥٣٥، وينظر: ١٠٠، ١٠٢، ٥٣٦، وأسرار البلاغة: ٢٠٦، ٣٣١، ٣٨٩.

٩٠) توصّلنا إلى هذه الفوائد من خلال موقف الجرجانيّ من بعض الذاهبين إلى إهمال متعلّقات علم البيان ومن ضمنها موقفه من (القصد)(ينظر: دلائل الإعجاز: ٢٩، ٣٠ ، وأسرار البلاغة: ٩٣، ٩٤، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٩٣، ٣٩٦).

٩١) التفسير مأخوذ لغة من الايضاح والتبيين، ويفيد معنى الاظهار والكشف، ويراد به اصطلاحاً كشف المغلق من المراد باللفظ، وبيان معناه (ينظر: الاتقان

في علوم القرآن: ٤/ ١٦٨، والتفسير والمفسّرون: ١/ ٢٢).

٩٢) ينظر: ديوان أبي الطيّب المتنبي: ١/ ٢٣١.

٩٣) ينظر: دلائل الإعجاز: ٥٥١- ٥٥٢.

٩٤) ينظر: المصدر السابق: ٥٥٢.

٩٥) ينظر: ديوان أبي الطيّب المتنبي: ٤/ ١٦٢.

٩٦) ينظر: دلائل الاعجاز: ٥٥٢.

٩٧) التأويل يعني: ترجيح أحّد محتملات اللفظ بالدليل، وهو أمر يعتمد على الاجتهاد، ويتوصّل إليه بمعرفة الألفاظ وامدلولاتها في لغة العرب، واستعمالها بحسب السياق (ينظر: الاتقان في علوم القرآن: ٤/ ١٦٧، والتفسير والمفسّرون: ٢٢).

٩٨) ينظر: ديوان البحتريّ: ١/ ٤١١.

٩٩) ينظر: ديوان أبي تمّام بشرح الخطيب التبريزيّ: ٢/ ٤٥٩.

١٠٠) ينظر: دلائل الإعجاز: ٥٥٣، ٥٥٤.

١٠١) ينظر: ديوان ابن الروميّ، شرح الأستاذ أحمد حسن بسج: ٣٧٧.

١٠٢) ينظر: دلائل الإعجاز: ٥٥٤، ٥٥٥.

١٠٣) ينظر: ديوان محمود الورّاق، شاعر الحكمة والموعظة، جمع ودراسة وتحقيق: أ.د. وليد قصّاب: ٢٥٧.

١٠٤) ينظر: ديوان محمود الورّاق: ٢٥٧.

١٠٥) ينظر: ديوان أبي الطيّب المتنبي: ٢/ ٣٥٠.

١٠٦) ينظر: اسرار البلاغة: ٨٠- ٨٢.

١٠٧) ينظر: قبيلة ضبّة: أخبارها وأشعارها في الجاهليّة وصدر الاسلام، جمع وتحقيق ودراسة: د. عبد اللطيف حمودي الطائيّ: ١٤٠.

١٠٨) ينظر: ديوان النابغة الذبياني، شرح وتقديم: عباس عبد الساتر: ١٤.

١٠٩) ينظر: دلائل الإعجاز: ٥٦٧، ٥٦٨.

١١٠) ينظر: ديوان حاتم الطائيّ، شرح وتقديم: أحمد رشاد: ٢١.

١١١) ينظر: ديوان شعر بشّار بن برد: ٤٦.

١١٢) لم أعثر على اسم الشاعر، ولم يرد ذكر البيت في معجم شواهد العربيّة إطلاقاً.

١١٣) ينظر: أسرار البلاغة: ٢٠١.

١١٤) ينظر: ديوان أبي الطيّب المتنبي: ٣/ ٢٥٢..

١١٥) ينظر: ديوان اللصوص في العصرين الجاهليّ والاسلاميّ: ١/ ١٢٠.

١١٦) ينظر: ديوان البحتريّ: ٤/ ١٥٠٠.

١١٧) ينظر: معجم شواهد العربيّة: ٥٣٦.

١١٨) ينظر: أسرار البلاغة: ٢٠٢، ٢٠٣.

- المصادر والمراجع:

- **الاتقان في علوم القرآن: عبد الرحمن السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: عبد الرحمن فهمي الزواوي**، ط١، دار الغد الجديد، القاهرة، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.
- **الاجتهاد المقاصدي، حجيّته وضوابطه ومجالاته: نور الدين بن مختار الخادمي**، ط١، كتاب الأمّة، ع ٦٦، قطر، ١٩٩٨م.
- **الإحكام في أصول الأحكام، علي بن محمد الآمدي**، ط٢، المكتب الاسلاميّ، بيروت، ١٤٠٢هـ.
- **أسرار البلاغة: عبد القاهر الجرجانيّ، تحقيق: محمود محمد شاكر**، ط١، دار المدني، جدّة، ١٤١٢هـ- ١٩٩١م.
- **الإيجاز لأسرار كتاب الطراز في علوم حقائق الاعجاز: يحيى بن حمزة العلويّ (ت٧٤٩هـ)**، ط١، دار المدار الاسلاميّ، ٢٠٠٧م.
- **بغية الوعاة في طبقات اللغويّين والنحاة، جلال الدين عبد الرحمن السيوطيّ (ت٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم**، القاهرة، ١٣٨٤هـ- ١٩٦٥م،
- **البلاغة العربيّة، أصولها وامتداداتها: د. محمد العمريّ**، ط٢، دار أفريقيا الشرق، المغرب، ٢٠١٠م.
- **البيان والتبيين، أبو عمرو الجاحظ (ت ٢٥٥هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون**، ط٧، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.
- **تاج العروس، محمد مرتضى الزبيدي، تحقيق: أحمد عبد الستّار فرّاج**، ط١، دار إحياء التراث العربي، الكويت، ١٩٦٥م.
- **التداوليّة عند العلماء العرب، دراسة تداوليّة لظاهرة الأفعال الكلاميّة في التراث اللسانيّ العربيّ، مسعود صحراويّ**، ط١، دار الطليعة الأدبيّة، بيروت، ٢٠٠٥م،
- **التفسير والمفسّرون: د. محمد حسين الذهبي**، دار النوادر، الكويت، ١٤٢١هـ- ٢٠١٠م.
- **التفكير البلاغي عند العرب، أسسه وتطوّره إلى القرن السادس (مشروع قراءة): حمّادي صمّود**، ط٣، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ٢٠١٠م.
- **دلائل الاعجاز: عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: محمود محمد شاكر**، ط٥، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٤م.
- **ديوان ابن روميّ، شرح الأستاذ أحمد حسن بسج**، ط٣، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.
- **ديوان أبي الطيّب المتنبي بشرح أبي البقاء العكبريّ، ضبطه وصحّحه ووضع فهارسه: مصطفى السقا**، و ابراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ شلبي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، ١٤٣١هـ- ٢٠١٠م.
- **ديوان أبي تمّام بشرح الخطيب التبريزيّ، تحقيق: محمد عبده عزّام**، ط٥، دار المعارف، القاهرة، ١٩٥١م.
- **ديوان امريء القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم**، ط٤، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٤م.
- **ديوان أوس بن حجر، تحقيق وشرح: د. محمد يوسف نجم**، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.
- **ديوان البحتريّ، تحقيق وشرح وتعليق: حسن كامل الصيرفيّ**، ط٣، دار المعارف، مصر، ١٩٦٤م.
- **ديوان الشمّاخ بن ضرار الذبياني، حقّقه وشرحه: صلاح الدين الهادي**، دار المعارف، مصر، ١٣٨٨هـ- ١٩٦٨م.
- **ديوان الفرزدق، تحقيق: علي فاعور**، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.
- **ديوان القطاميّ، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، وأحمد مطلوب**، دار الثقافة، بيروت، ١٩٦٠م.
- **ديوان اللصوص في العصرين الجاهليّ والاسلاميّ، محمد نبيل طريفي**، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.

- **ديوان النابغة الذبياني، شرح وتقديم: عباس عبد الساتر**، ط٣، دار الكتب العلميّة، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.
- **ديوان الهذليّين، أحمد الزين، ومحمود أبو الوفا**، دار الكتب المصريّة، القاهرة، ١٣٨٥هـ- ١٩٦٥م.
- **ديوان حاتم الطائيّ، شرح وتقديم: أحمد رشاد**، ط٣، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.
- **ديوان شعر بشّار بن برد، جمع وتحقيق: السيّد بدر الدين العلويّ**، دار الثقافة، بيروت، ١٩٨١م.
- **ديوان محمود الورّاق، شاعر الحكمة والموعظة، جمع ودراسة وتحقيق: أ.د. وليد قصّاب**، ط١، مؤسسة الفنون، عجمان، ١٤١٢هـ- ١٩٩١م.
- **ديوان عبيد الله بن قيس الرقيّات، تحقيق وشرح: د. محمد يوسف نجم**، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٥٨م.
- **شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامريّ، حقّقه وقدّم له: د. إحسان عبّاس**، وزارة الإعلام، الكويت، ١٩٦٢م.
- **الطراز المتضمّن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحيى بن حمزة العلويّ**، تقديم: سيّد بن علي المرصفي، مطبعة المقتطف، مصر، ١٣٣٢هـ.
- **عبد القاهر الجرجانيّ، بلاغته ونقده: د. أحمد مطلوب**، ط١، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٣٩٣هـ- ١٩٧٣م.
- **علاقة مقاصد الشريعة بأصول الفقه، د. عبد الله بن بيّه**، مؤسّسة الفرقان للتراث الاسلاميّ، مطبعة المدنيّ، القاهرة، ٢٠٠٦م.
- **عيار الشعر، ابن طباطبا العلويّ (ت ٣٢٢هـ)**، تحقيق: د. عبد العزيز بن ناصر، المانع، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠٠٥م.
- **الفروق في اللغة، أبو هلال العسكريّ (ت٣٩٥ هـ)**، ط١، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٣٩٣هـ- ١٩٧٣م.
- **فوات الوفيّات، محمد بن شاكر بن أحمد الكتبي**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصريّة، القاهرة، ١٩٥١م.
- **القاموس المحيط، محمد بن يعقوب الفيروزآبادي**، المطبعة الحسينيّة المصريّة، ١٣٤٤هـ.
- **قبيلة ضبّة: أخبارها وأشعارها في الجاهليّة وصدر الاسلام، جمع وتحقيق ودراسة: د. عبد اللطيف حمودي الطائيّ**، دار الكتب العلميّة، بيروت، ٢٠٠٩م.
- **كتاب التعريفات، علي بن محمد الجرجاني**، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٩٨٣م.
- **لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور**، ط١، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، ١٩٩٨م.
- **مدخل إلى مقاصد الشريعة، د. أحمد الريسوني**، ط١، دار الكلمة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٤٣١هـ- ٢٠١٠م.
- **المصباح المنير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي**، ط١، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٠م.
- **معجم المصطلحات البلاغيّة وتطوّرها، د. أحمد مطلوب**، ج٣، مطبعة المجمع العلميّ العراقيّ، بغداد، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.
- **معجم المصطلحات والألفاظ الفقهيّة، د. محمود عبد الرحمن عبد المنعم**، دار الفضيلة، القاهرة، ١٩٩٩م.
- **معجم شواهد العربيّة، عبد السلام محمد هارون**، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ٢٠٠٢م.
- **معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا**، ط٢، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٧٢م.
- **مقاصد الشريعة الاسلاميّة، محمد الطاهر بن عاشور**، الشركة التونسيّة للتوزيع، تونس، ١٣٦٦هـ.
- **مقاصد الشريعة الاسلاميّة ومكارمها، علال الفاسي**، ط٥، دار الغرب الاسلامي، المغرب، ١٩٩٣م.

- **المقتصد في شرح الايضاح، عبد القاهر الجرجانيّ،** تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨٢م.

- **منطق الكلام، من المنطق الجدلي الفلسفي الى المنطق الحجاجي الأصولي، حمو النقاري،** الدار العربيّة للعلوم، ناشرون، الجزائر، ١٤٣١هـ- ٢٠١٠م.

- **الموافقات في أصول الشريعة، ابراهيم بن موسى اللخمي الشاطبي،** تحقيق: مشهور حسن، ط١، دار ابن عفّان، السعوديّة، ١٩٩٧م.

- **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، يوسف بن تغري بردي الأتابكي (ت٨٧٤هـ)،** ط١، دار الكتب المصرية، ١٩٢٩هـ.

- **نزهة الألباء في طبقات الأدباء، عبد الرحمن بن محمد بن الانباري،** تحقيق: د. إبراهيم مصطفى، بغداد، ١٩٥٩م.

- **نظريّة المقاصد عند الامام الشاطبي، د. أحمد الريسوني،** ط٤، المعهد العالمي للفكر الاسلامي، أمريكا، ١٩٩٥م.

- الأطاريح والرسائل الجامعيّة:

- **تجليّات مفاهيم التداوليّة في التراث العربيّ (رسالة ماجستير)، عبد الرحمن بشلاغم،** إشراف: د. نورية شيخي، جامعة أبي بكر بلقايد، كلية الآداب واللغات، الجزائر، ٢٠١٣- ٢٠١٤م.

- **الخطاب التداوليّ في الموروث البلاغيّ العربيّ من القرن الثالث الهجريّ إلى القرن السابع الهجريّ، (أطروحة دكتوراه)، واضح أحمد،** إشراف: أ.د لزعر مختار، جامعة وهران- الجزائر، ٢٠١١- ٢٠١٢م.

- **القصد والتأويل في كتابات عبد القاهر الجرجانيّ، نماذج متفرّقة، (رسالة ماجستير)، امباركة مصطفاوي، وزبيدة قابوسة،** إشراف: د. دلال وشن، جامعة الشهيد حمة لخضر- الوادي، كليّة الآداب واللغات، الجزائر، ٢٠١٦- ٢٠١٧م.

- **القصديّة في الموروث اللساني العربي (دراسة في الأسس النظريّة والاجرائيّة للبلاغة العربيّة)، (أطروحة دكتوراه)، دلال وشن،** إشراف: د. محمد خان، جامعة محمد خيضر- بسكرة، كليّة الآداب واللغات، الجزائر، ٢٠١٥- ٢٠١٦م.

- **قضايا التداوليّة في كتاب دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجانيّ (رسالة ماجستير)، ثقبايث حامدة،** إشراف: د. ذهبيّة حمو الحاج، جامعة مولود تيزي وزو، كليّة الآداب واللغات- الجزائر، ٢٠١٢م.

- **المقصديّة عند عبد القاهر الجرجانيّ، دراسة تداوليّة، (رسالة ماجستير): فتيحة سوفلي،** إشراف: صورية بو صوار، جامعة محمد خيضر بسكرة، كليّة الآداب واللغات- الجزائر، ٢٠١٥- ٢٠١٦م.

- **المقصديّة في الخطاب السرديّ المعاصر ، الرواية المغربيّة أنموذجاً- قراءة تداوليّة، (أطروحة دكتوراه)، نعار محمد،** إشراف: زين الدين مختاري، كلية الآداب واللغات- الجزائر،